الرقيق الحكومي في مصر

١٨٢٢ – ١٨٧٩م (*)

د. جمال عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم

أستاذ مساعد بقسم التاريخ والحضارة

كلية الآداب – جامعة سوهاج

الملخص

اهتمت حكومة محمد علي باشا بتوفير العمالة اللازمة لأنشطتها الاقتصادية ولمؤسساتها ومصالحها الحكومية المختلفة٠وذلك عن طريق توفير وشراء العبيد اللازمين وذلك علي نفقة الحكومة٠حيث شرعت في شراء آلاف الرقيق، للعمل في مصالح الحكومة المختلفة ، من مصانع وأراضي زراعية واسطبلات ومدارس وجيش وخدم قصور وسفريات وغير ذلك. وقد عرف هؤلاء الأرقاء باسم "الرقيق الحكومي".

وقامت الحكومة بشراء هؤلاء العبيد من أسواق العبيد المنتشرة في أنحاء متعددة بالديار المصرية، و التي تشرف عليها طائفة عرفت باسم طائفة "الأسيرجية" أو جلابة العبيد٠وقد فرضت الحكومة الضرائب على تجار العبيد، وكانت تلك الضرائب أحد مصادر ضرائب الدخل للخزانة المصرية، وقد نجحت الحكومة في تنظيم إدارة بيع وشراء الرقيق، من خلال ضبط وتنظيم شئون طائفة الأسيرجية.

وقد اهتمت الحكومة برعاية الرقيق المملوك لها، من خلال تعيين إدارة مخصصة للإشراف عليه. وتوفير ما يلزم لهم من رعاية صحية وطعام وشراب وملابس ومفروشات ومساكن مختلفة. ووسائل نقل آمنة ، كما عملت على توطين هؤلاء العبيد بمنحهم الأطيان

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٢، العدد الستون**

الزراعية لزراعتها، و حرصت على زواج العبيد من ذكور وإناث ببعضهم. وحاولت علاج ظاهرة الهروب من العمل الحكومي٠

وتعالت الأصوات الغربية التي تطالب بإلغاء تجارة الرقيق في مصر في تلك الفترة. ويرجع الفضل في إلغاء طائفة الأسيرجية وتجارة الرقيق في مصر إلى سعيد باشا، واليه يرجع تحرير كافة الرقيق الحكومي. كما بذلت حكومة الخديو إسماعيل أيضاً جهود ضخمة في مجال مكافحة تجارة الرقيق، وذلك عن طريق تجفيف منابعة في الجهات السودانية وغيرها من الوسائل والاجراءات التنظيمية والأمنية والقانونية وغيرها. وأنشأت الحكومة إدارة مخصوصة للإشراف على عتق الرقيق الحكومي وغيره ، ومنحهم شهادات الحرية، مع توفير سبل العيش الكريم للعتقاء، كما حمت هؤلاء العتقاء من التعدي على حريتهم وحرية عقائدهم.

الكلمات المفتاحية: الرقيق الحكومي، جلابة العبيد، الخديو إسماعيل، تجارة الرقيق

Abstract

Government Slave in Egypt 1822-1879AD

The government of Muhammad Ali Pasha was interested in providing the necessary labor for its economic activities and for its various governmental institutions and interests, by providing and buying the necessary slaves at the expense of the government. It began buying thousands of slaves, to work in the various government interests, from factories, agricultural lands, stables, schools, the army, palaces servants, travels, and so on. These slaves were known as "government slaves."

The government purchased these slaves from the slave markets scattered in various parts of the Egyptian lands, which are supervised by a sect known as the “Asirgiya” sect. The government imposed taxes on slave traders, and these taxes were one of the sources of income taxes for the Egyptian treasury, and the government succeeded in Organizing the administration of the sale and purchase of slaves, by controlling and regulating the affairs of the Assyrian sect.

The government took care of its slaves, by appointing a dedicated department to supervise them. Providing them with the necessary health care, food, drink, clothes, furniture and various housing. and safe means of transportation, and it also worked on settling these slaves by giving them agricultural lands for cultivation, and it was keen on the marriage of male and female slaves to each other. And I tried to treat the phenomenon of escaping from government work 0

Western voices calling for the abolition of the slave trade in

Egypt rose during that period. The credit for the abolition of the Assyrian sect and the slave trade in Egypt goes to Said Pasha, and to him is the liberation of all government slaves. The Khedive Ismail government also made great efforts in the field of combating the slave trade, by drying up sources in the Sudanese authorities and other means and regulatory, security, legal and other measures. The government established a special department to supervise the emancipation of government and other slaves, and to grant them certificates of freedom, while providing a decent livelihood for the freedmen. It also protected these freedmen from the infringement of their freedom and freedom of belief

Keywords: Government slaves, slaves, Khedio Ismail, slave trade

المقدمة

كانت تجارة الرقيق من أنواع التجارة الرائجة في مصر في تلك الفترة، حيث انتشرت أسواق العبيد في أنحاء متعددة بالديار المصرية، وتشرف عليها طائفة عرفت باسم طائفة "الأسيرجية" أو جلابة العبيد. وكانت الضرائب المفروضة على تجار العبيد، أحد مصادر ضرائب الدخل للخزانة المصرية. وقد قامت الحكومة بتنظيم إدارة بيع وشراء الرقيق، من خلال ضبط وتنظيم شئون طائفة الأسيرجية.

وكانت حكومة محمد على قد شرعت بشراء ألاف الرقيق، للعمل في مصالح الحكومة المختلفة. وقد عرف هؤلاء الأرقاء باسم "الرقيق الحكومي". وقد اهتمت الحكومة بشئون الرقيق المملوك لها، من خلال تعيين إدارة مخصصة للإشراف عليه. كما عملت على توفير ما يلزم للرقيق من رعاية صحية وطعام وشراب وملابس ومفروشات ومساكن مختلفة. ووسائل نقل آمنة تحفظ هؤلاء العبيد من الهلاك أثناء نقلهم. كما عملت على توطين هؤلاء العبيد بمنحهم الأطيان الزراعية لزراعتها، و حرصت على زواج العبيد وخاصة الجواري منهم.

كما عملت الحكومة على التصدي لحوادث هروب عبيد وجواري الحكومة، فقبضت على الهاربين وعاقبت المتسببين في حوادث الهروب، وبحثت عن أسباب الهروب وحاولت علاجها.

وتعالت الأصوات الغربية التي تطالب بإلغاء تجارة الرقيق في مصر.

ويرجع الفضل في إلغاء طائفة الأسيرجية وتجارة الرقيق في مصر إلى سعيد باشا، واليه يرجع تحرير كافة الرقيق الحكومي. وبذلت الحكومة جهود كبيرة من أجل تحرير الرقيق المملوك للعائلات والأهالي وغيرهم. كما بذلت حكومة الخديو إسماعيل أيضاً جهود ضخمة في مجال مكافحة تجارة الرقيق، وذلك عن طريق تجفيف منابعة في الجهات السودانية وغيرها. ومراقبة سواحلها البحرية والنهرية وطرقها البرية، وضبط قوافل الرقيق، والاستيلاء على محلات بيعه، والقبض على التجار المخالفين لقرارات وتشريعات الحكومة بمنع الإتجار فيه٠ وغلظت العقوبات على التجار والبائعين والمشترين وكافة المتعاملين بأي صورة من الصور في بيع وشراء الرقيق بعد قرارات التحريم. وأنشأت الحكومة إدارة أو قلم مخصوص للإشراف على عتق الرقيق ومنحهم شهادات الحرية، مع توفير سبل العيش الكريم للعتقاء، كما حمت هؤلاء العتقاء من أي تعدى على حريتهم وحرية عقائدهم بعد عتقهم.

وتتناول الدراسة الراهنة موضوع الرقيق الحكومي في مصر من عام ١٨٢٢ – ١٨٧٩م، من خلال عدة محاور على النحو التالي: أولاً: الحكومة وتنظيم أسواق وتجارة الرقيق في مصر، ثانيا: استخدام الرقيق في العمل الحكومي ، ثالثا: الحكومة ورعاية الرقيق الحكومي ، رابعا: جهود الحكومة في مجال تحرير ومكافحة تجارة الرقيق٠

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات من أهمها: ما أهم أسواق الرقيق؟، ولماذا خصصت الحكومة وكالة جعفر أغا للنخاسين؟، وما أهم المشاكل التي واجهت النخاسين وتجار العبيد؟٠ وهل الضرائب المفروضة على الرقيق كانت مصدرا من مصادر دخل الخزانة؟٠ وما المقصود بالرقيق الحكومي وفيما كان يستخدم؟٠ وهل اهتمت الحكومة بشئون الرقيق الحكومي، ولماذا حرصت على زواج العبيد والجواري؟، ولماذا تصدت الحكومة بقوة لحوادث هروب العبيد وخاصة الجواري؟٠ وهل استجابت حكومة محمد على لنداءات ودعوات إلغاء الرق في مصر؟ وكيف تعاملت معها؟٠ ومن صاحب الفضل في إلغاء تجارة الرقيق، وتحرير الرقيق الحكومي؟٠ وهل استجابت الحكومة لطلبات العتق المقدمة من الرقيق المملوك للعائلات والأفراد، وكيف تعاملت الحكومة معها؟٠ وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على

تجارة الرقيق؟، وهل اهتمت الحكومة بشئون العتقاء وما أنواعهم؟٠ وما أهم التطورات التي لحقت بمصلحة عتق الرقيق؟، وهل نجحت الحكومة في إلغاء تجارة الرقيق، وتحرير العبيد؟٠

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسية على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية المتمثلة في: سجلات ديوان معية سنية، وديوان الداخلية، وديوان مجلس خصوصي، وسجلات ضبطية مصر، وسجلات ديوان خديوي (تركي)، ودفاتر معية سنية (تركي)، ومحافظ مجلس ملكية، ومحافظ ذوات (تركي)، ومحافظ مجلس النظار والوزراء، و محافظ أبحاث ، وكذلك بعض الدوريات التي أمدت البحث بما يلزم من معلومات.

أولاً: الحكومة وتنظيم أسواق تجارة الرقيق في مصر:

كانت تجارة الرقيق(العبيد) في مصر تجارة مباحة ومسموح بها في تلك الفترة. حيث كانت تمثل للحكومة المصرية أهمية خاصة، ومصدر من مصادر الدخل القومي للخزانة المصرية.

وكانت لتجارة الرقيق في مصر طائفة تعرف باسم طائفة" الأسيرجية"[١]٠ وقد انتشرت أسواق بيع الرقيق في أماكن عدة داخل الأراضي المصرية وممتلكاتها ، والتي حصلت منها الحكومة علي الكثير من العبيد اللازمين لأشغالها ومصالحها. حيث انتشرت في الوجه القبلي في مديرية أسيوط[٢]، وكذلك مديرية جرجا[٣]٠ وقد خصصت الحكومة وكالة جعفر في بولاق بالقاهرة، مقراً لبيع وشراء الرقيق الأبيض وخاصة الجواري البيض، القادمات من أوروبا وغيرها[٤].

ومن ناحية أخرى، كانت الموانئ المصرية مقراً لأسواق الرقيق التي اشترت الحكومة منها العديد من عبيدها٠ حيث كان جمرك بولاق أو جمرك مصر القديمة مقرا لاستقبال وبيع العبيد[٥]، كما كان جمرك أسوان مقراً لاستقبال العبيد الوارد من جهات السودان٠ وقد اشترت الحكومة لحسابها على سبيل المثال حوالي ١٠٠ عبد من جمرك أسوان[٦]٠ كما كان ميناء القصير مقراً لتجارة العبيد و النخاسين الحجازيين، حيث استقبل الميناء الرقيق الحبشي الوارد عبر أسواق جدة ببلاد الحجاز[٧].

ولم تقتصر أسواق الرقيق التي اشترت منها الحكومة الرقيق عند هذا الحد، بل كانت هناك أسواق منتشرة أيضاً داخل الأملاك التابعة لمصر، حيث كان الرقيق يرد إلى الحكومة عبر أسواق مديرية دارفور[٨]، ومديرية كردفان[٩]، و فاشودة[١٠]، وهرر[١١]، ومصوع[١٢]، وسواكن[١٣]، وكذلك أسواق سنار و فازوغلى[١٤]. هذا بخلاف الرقيق الذي كان يأتي إلى مصر من أسواق محافظة البحر الأحمر ومديرية عموم السودان[١٥].

ولم تقتصر أسواق الرقيق الوارد إلى الحكومة المصرية على تلك الأسواق فقط، فقد كانت هناك أسواق طرابلس، وقد اشتهر من تجارها "أحمد المغربي" النخاس، والذي قام بتوريد الكثير من العبيد لصالح الحكومة[١٦]. كما كانت هناك أسواق غرب طرابلس، والتي عمل بها النخاسة من عربان بني غازي، وقد جلبوا إلى الحكومة على سبيل المثال: قافلة تحمل ٢٥ رأساً من العبيد والجواري[١٧]. هذا بخلاف أسواق جدة والتي حملت إلى مصر الكثير من الرقيق الأبيض– السلجواني–، عن طريق النخاسين الحجازيين، والذين جلبوا إلى الحكومة على سبيل المثال: قافلة تحمل ٢٠ رأساً من الرقيق الأبيض[١٨].

كما ورد إلى مصر الكثير من الرقيق الأبيض من أسواق أوروبا، وخاصة مع تجار "طرزون"، والذين باعوا في أسواق مصر الكثير من العبيد الشراكسة[١٩]. والملاحظ أن معظم الرقيق الوارد من بلاد الروم (أوروبا) كان من صنف الإناث أو الجواري البيض[٢٠].

وهكذا انتشرت أسواق الرقيق في كثير من مديريات وموانئ مصر، وكذلك في الأملاك التابعة لها سواء في السودان أو بلاد الحجاز.

وكانت تجارة الرقيق في مصر تعد مصدراً من مصادر دخل الحكومة، ولذلك لجأت الحكومة إلى تنظيم عملية بيع وشراء الرقيق، من خلال تنظيم إدارة عمل طائفة النخاسين "الأسيرجية" وضبط شئونها. حيث انقسم تجار العبيد إلى نخاسين يعملون في تجارة الرقيق الأسود، ونخاسين يعملون في تجارة الرقيق الأبيض. فنظرت الحكومة في الشكوى المقدمة من تجار العبيد الأسود، وشكواهم من تحملهم كامل الضريبة الحكومية المفروضة عليهم وحدهم، دون تجار الرقيق الأبيض، والذين تهربوا من دفع الضرائب المقررة عليهم، رغم مطالبة شيخ النخاسين لهم بذلك. وقد امتنعوا عن سداد الضرائب بحجة أنهم

ليسوا مقيدين في سجلات طائفة تجار الرقيق ، مما أدى إلى تناقص إيرادات "الفردة" الضريبة المفروضة عليهم.

ونظراً لتعدد شكاوى تجار الرقيق الأسود، قامت الحكومة بالتحري عن أعمال تجار الرقيق الأبيض٠ فوجدت أن هؤلاء ليس لهم وكالات يبيعون فيها، وأن الفوضى قد انتشرت فيما بينهم، وأنهم يقومون بالإتجار في الحرائر من الأوروبيات – الروميات– ببيعهن جواري في أسواق المحروسة، وأن هؤلاء التجار قد استأجروا بيوت ومنازل في أزقة وحوارى القاهرة، وقد أصبحت مراكز لتلك الجواري في أعمال الفجور والدعارة(٢١).

ولعلاج تلك الفوضى وتلك الرذائل، قررت حكومة محمد على تخصيص وكالة "جعفر أغا" ببولاق مقراً و سوقاً للنخاسين، بحيث لا يباع ولا يشترى رقيق في أي مكان في القاهرة، إلا في تلك الوكالة، وتحت إشراف شيخ طائفة النخاسين. كما أصدرت الحكومة لمزيد من الضبط، عدة قرارات إلى مشايخ الحارات والأثمان، بمنع البيع خارج وكالة جعفر أغا(٢٢). كما ألزمت الحكومة أمين جمرك بولاق، بأن يخبر شيخ النخاسين بمقدار الرقيق الوارد للجمرك ليقوم بإحصائهم وعدهم وكتابة أوصافهم وأسماء نخاسيهم وذلك في دفاتر مخصوصة لذلك، منعاً للتلاعب أو الغش، والذي ينتج عنه تناقص إيرادات الطائفة والحكومة معا(٢٣).

ولمزيد من الضبط لإدارة و"كالة جعفر"، قررت الحكومة تعيين كاتب للوكالة، ليقوم بتسجيل وحصر أعداد الأرقاء وأوصافهم، وكذلك تسجيل إيراداتها ومصروفاتها، براتب شهري يقدر بمبلغ ١٥٠ قرشاً٠ كما تم تعيين خدم وحراس لها لمنع هروب أو تهريب الرقيق. وقد تكفلت طائفة النخاسين وشيخهم بسداد مرتبات هؤلاء، وذلك بتخصيص نسبة معينة على كل رأس من الرقيق يباع داخل الوكالة(٢٤).

ومن ناحية أخرى، نظمت الحكومة عملية بيع الرقيق الأسود وغيرهم داخل الوكالة٠ من خلال تنظيم عمل الدلالين أو السماسرة، الذين يقومون بعملية إجراء بيع الرقيق والترويج له للحث على شرائه، وذلك من خلال تحديد الرسوم التي يتقاضونها عن كل رأس يتم بيعه بصفه دلالة أو سمسرة(٢٥). كما حددت الحكومة أيضاً مقدار العوائد و الرسوم التي يسددها الدلالون للحكومة في صورة

ضرائب[٢٦]. ومن ناحية أخرى، حصلت الحكومة على رسوم جمركية على الرقيق الوارد من الخارج بجمرك الإسكندرية وغيره. وخاصة إذا لم يكن مع التجار شهادات تثبت سدادهم لرسوم تلك التجارة بالموانئ العثمانية[٢٧].

وهكذا فإن العوائد والرسوم المفروضة على طائفة الأسيرجية وكذلك الدلالين، والرسوم الجمركية على الرقيق الوارد من الخارج، كانت تشكل جزءاً من مصادر دخل الحكومة في تلك الفترة.

ولم تكن تلك الرسوم والعوائد النقدية هي كل ما حصلت عليه الحكومة من تجارة الرقيق. فقد دأبت بعض الجهات والمديريات التابعة للحكومة، على سداد ما عليها من ضرائب وأموال للحكومة في صورة رقيق. فقامت على سبيل المثال: مديرية "سنار" التابعة للسودان، بسداد جزء من ضرائبها في صورة رقيق، عوضاً عن الأموال النقدية. وقد اشترطت حكومة محمد على للحصول على تلك الضرائب –الرقيق– عدم توريد النساء أو الأطفال، وأن يكون دفع الضريبة من الذكور ما بين سن الخامسة عشر إلى العشرين عاما، وأن يكونوا من الأصحاء القادرين على الخدمة العسكرية، تمهيداً لإلحاقهم بالجيش[٢٨]. وهكذا ظلت تلك الضريبة (الرقيق)، تُحصل بهذه الصورة أو الطريقة إلى أن تم إقرار جواز دفع البدلية، للتخلص من ربقة الرق بتلك الجهات[٢٩].

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على تنظيم إدارة وكالة جعفر وتحصيل الرسوم والعوائد فقط. بل اهتمت بشئون تجار الرقيق، والعمل على حل مشاكل التجار، حفاظاً منها على إيرادات تلك التجارة. فتصدت الحكومة للتجار الأجانب الذين عمدوا تحت مظلة حماية بعض القناصل إلى تهريب الرقيق السوداني، للتهرب من دفع الرسوم المفروضة عليه. فقامت على سبيل المثال: بالقبض على الخواجة "جيران عزوز" والخواجة "مانولي" لقيامها بتهريب الرقيق، ورفضت تدخل قنصل النمسا للإفراج عنهما[٣٠]. ولم تكن تلك التجارة وعمليات التهريب قاصرة على وكلاء القنصل النمساوي فقط. بل قام وكلاء القنصل الإنجليزي العام بالقاهرة ، بالإتجار في الرقيق وخاصة النوع الحبشي، رغم دعوات الحرية التي كان يطلقها هؤلاء القناصل في تلك الفترة[٣١].

ولتنشيط تلك التجارة وزيادة مساحتها. استجابت الحكومة للطلبات المقدمة من تجار ونخاسين بني غازي ، بشأن الحصول على رخص للتجارة في مصر.

فقد منحت الحكومة النخاس عبدالله غوول، والنخاس عبدالله موسى، والنخاس المعروف بلقب "أبو الزين، والحاج محمد خضير، تصاريح ورخص من ضبطية مصر المحروسة ببيع الرقيق في مصر وشرائه(٣٢).

ولم تكن أعمال النخاسة قاصرة على الرجال فقط. بل كانت هناك نخاسات من النساء، عملن في تلك التجارة. وقد استجابت الحكومة لطلبات بعض النخاسات ، بشراء بعض العبيد منهن على سبيل المساعدة. فقامت الحكومة بشراء غلام و جارية من النخاسة المدعوة "قرنفل" بمبلغ ١٢,٥٠٠ قرش، وذلك بدعوى حاجتها للمال، من أجل السفر إلى بلاد الحجاز لتأدية فريضة الحج(٣٣). وهكذا اشترت الحكومة بعض العبيد، سواء كانت في حاجة إليه أم لا، وذلك مساعدة للنخاسين، وضمانا لتدفق واستمرار تلك السلع.

ومن ناحية أخرى، نظرت الحكومة في الشكاوى المقدمة من تجار الرقيق وعملت على حلها. فنظرت في الشكوى المقدمة من تاجر العبيد محمد أغا، والتي يتظلم فيها من استيلاء المدعو سليم بك زاده شاهين على ثمن جارية للنخاس ورفض دفع ثمنها. وقد طالبت الحكومة ضبطية مصر، بالتحري عن صحة تلك الشكوى، وحث سليم بك على سداد ثمن الجارية للنخاس(٣٤). كما قامت الحكومة بتحصيل أموال للنخاسات لدى بعض الأفراد، وذلك حتى لا تتعطل أشغال تجار الرقيق. فقامت بتحصيل مبلغ ٥٠٠٠ قرش كانت للنخاسة المدعوة "فاطمة" وذلك ثمن جارية تدعى "سوزنك" كانت قد باعتها إلى على باشا عضو مجلس الأحكام، ولم يسدد ثمنها للنخاسة. وقد تبين للحكومة أن المبلغ حق أصيل للنخاسة، وقامت بتحصيله من حرم المرحوم على باشا(٣٥).

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة بحماية تجار الرقيق من تعدى رجال العصابات وقطاع الطرق، من الاستيلاء على بضائعهم. حيث قام قطاع الطرق بناحية "الصوامعة" التابعة لمديرية جرجا، بمهاجمة النخاس إبراهيم أبوزيد، والنخاس أحمد عبدالكريم، والاستيلاء على تجارتهما وقد طالبت الحكومة مفتش أقاليم قبلي، بالتحري عن تلك الوقائع وضبط رجال العصابات ومنعهم من التعدي على تجار الرقيق وسلب ما معهم من رقيق(٣٦).

وكما اهتمت الحكومة بشئون النخاسين وحل مشاكلهم، الزمت من ناحية أخرى، تجار العبيد بضرورة الحفاظ على بضائعهم وحمايتها من الهلاك.

فأصدرت تعليماتها للتجار بضرورة حسن معاملة الرقيق والحفاظ على صحتهم، وذلك من خلال تقديم الغذاء اللازم والكافي لهم، وكذلك تقديم الملابس لهم بدلا من جلبهم عرايا، وذلك حفاظا على صحتهم وعدم هلاكهم(٣٧).

وهكذا اهتمت الحكومة بشئون تجار الرقيق وطلباتهم، عندما كانت التجارة مسموح بها. فسمحت لهم بالإتجار ومنحتهم الرخص، وقامت بتحصيل ديونهم وأموالهم من المدينين لهم، حفاظاً منها على عدم تدهور أحوالهم٠ كما حمت تجارتهم من تعدى رجال العصابات عليها. في الوقت نفسه، طالبت التجار بالحفاظ على بضائعهم ومصدر رزقهم من التلف والهلاك ، والذي يشكل جزءاً من إيرادات ودخل الحكومة المصرية في تلك الفترة.

-الحكومة وتنظيم إدارة بيع عبيد التركات:

اهتمت الحكومة كذلك بالعبيد والجواري الذين توفى سادتهم بدون ورثة شرعيين، أو ماتوا عن ورثة قُصر في السن، أو كان على التركة ديون أو مستحقات للحكومة أو لأفراد. واتخذت حكومة محمد على مبدأ بشأن جواري التركات، وهو الحرص على عتقهن متى وجدت إلى ذلك سبيلا. فقامت الحكومة على سبيل المثال بعد وفاة المدعوة جميلة هانم، بعتق الجواري المملوكات لها، وتسليم باقي ممتلكاتها إلى وكيلها بمعرفة الشرع أو القانون(٣٨)٠ كما قامت أيضاً بعتق جواري المدعو حسن بك بعد وفاته بدون وريث(٣٩).

ونظمت الحكومة عملية بيع وشراء عبيد التركات حسب الشرع أو القضاء الإسلامي، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات٠ فقامت بتعيين "مُثمن" لتحديد سعر أرقاء التركات، لمن يرغب في شرائهم(٤٠)، ثم يتم إرسال هؤلاء الأرقاء وتسليمهم إلى مصلحة بيت المال، تمهيدا لبيعهم بالسعر الذي حدده مثمن بيت المال(٤١).

فقامت الحكومة على سبيل المثال: ببيع مملوك لصالح ورثة المرحوم خورشيد باشا بمبلغ ٣٥٢٠ قرشا(٤٢)٠ كما قامت بشراء مملوك من تركه حسن باشا وسداد ثمنه من خزينة الحكومة، وحفظ ثمن المملوك في صندوق الأيتام لصالح الورثة القُصر(٤٣). كما قامت ببيع الرقيق المملوك لشاهين بك، لسداد ما على التركة من ديون ومستحقات(٤٤). كما قامت ببيع ٥٠ من العبيد والجواري،

المتخلفين عن تركة المرحوم إسماعيل صديق –ناظر المالية–، لسداد ما عليه من ديون(٤٥).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بشئون عبيد التركات وخاصة بعد عتقهم. فخصصت لبعض العتقاء أحد الوابورات المائية، وهو وابور "النجيلة" تمهيدا لنقل العتقاء إلى بلادهم. أما الرقيق صغير السن فألحقتهم الحكومة "بالخطرية" أو أحد مدارس الحكومة لتعليمهم وتربيتهم(٤٦). فألحقت على سبيل المثال: أحد عبيد التركات من الشراكسة بالمدرسة الحربية المفروزة(٤٧).

ولمزيد من ضبط شئون عبيد التركات. وافقت الحكومة على عودة الجواري روميات الجنس إلى بلادهن بأوروبا مع أموالهن، بشرط احتفاظ الجارية بعقيدتها التي كانت عليها قبل وفاة سيدها وهي الاسلام. أما إذا تنصرت الجارية وعادت إلى عقيدتها المسيحية، ففي هذه الحال سمحت الحكومة بعودتها إلى بلادها بعقيدتها ولكن بدون أموالها. فسمحت الحكومة على سبيل المثال: لجارية المرحوم حسن أغا الأرضروملي، وهي رومية الجنس بالعودة إلى بلادها، و قامت الحكومة بالاستيلاء على أموالها التي حصلت عليها من سيدها وهي في حال إسلامها عنده، وذلك بعد تنصرها(٤٨).

وهكذا اهتمت الحكومة بتنظيم بيع رقيق التركات، فتعهدت بعتق الجواري منهن. وقامت بتنظيم بيع وشراء هؤلاء عن طريق مثمن مصلحة بيت المال، وذلك حفاظاً على حقوق الورثة، والقُصر، وسداد ما على التركات من مستحقات٠ فاشترت بعض من هؤلاء والحقتهم بمدارس الحكومة على نفقتها. كما سمحت لكثير منهم بالعودة إلى بلادهم. وحافظت على حرية العقيدة للجواري الروميات، وسمحت لهن بالعودة إلى أوطانهم بعقائدهن دون أموالهن، وذلك حسب الشرع أو القضاء الإسلامي في تلك الفترة.

ثانيا: استخدام الرقيق في العمل الحكومي:

يقصد بالرقيق الحكومي: هو الرقيق المملوك للحكومة ، حيث قامت حكومة محمد على وما تلاها من حكومات بشراء ألاف الرقيق (ذكور– إناث)، وسداد ثمن هؤلاء من خزانة الحكومة٠ لا للمتاجرة فيه، ولكن لاستخدامه للعمل في دواوين ومصالح وشئون الحكومة ، وهم على النحو التالي:

-العبيد والخدمة في الجيش:

اهتمت الحكومة بشراء العبيد لتجنيدهم في صفوف الجيش وتكوين بعض الفرق العسكرية منهم. فصدرت الأوامر عام ١٢٣٧هـ-١٨٢٢م إلى مدير مديرية جرجا بشراء كافة العبيد الأصحاء الذين بحوزة النخاسين بأسوان وجرجا، وإرسالهم إلى مصر لتجنيدهم[٤٩]. كما قامت الحكومة في العام نفسه، بشراء ٦,٠٠٠ عبد من السودان، وتم نقلهم إلى مصر عن طريق دنقلة[٥٠]. وفي عام ١٢٤٠هـ-١٨٢٤م قامت أيضاً بشراء ٣,٠٠٠ عبد من السودان ، وتم نقلهم من وادي حلفا إلى أسوان ومنها إلى مصر لتجنيدهم[٥١]. ومن ناحية أخرى، حصلت الحكومة (محمد على) على جزء من ضرائب "سنار" وغيرها في صورة رقيق، وذلك لصالح الجيش، حيث كانت المديريات السودانية تقدم الرقيق لصالح الحكومة المصرية، كجزء من ضرائبها[٥٢].

ورغم قرارات حظر بيع وتجارة الرقيق في مصر وممتلكاتها على يد سعيد باشا. إلا أن ذلك لم يمنع حكومته من شراء الرقيق الأسود، لتكوين فرق عسكرية منهم في الجيش المصري٠ حيث كانت حكومة سعيد باشا تهدف إلى إنشاء أورطة عسكرية من العبيد الأفارقة، تتكون تلك الأورطة من أربعة فرق عسكرية، تتكون الفرقة الواحدة من ١٦٠ جنديا، هذا بخلاف البكباشية واليوزباشية والملازمين[٥٣].

ولتكوين تلك الأورطة أو الألاى السوداني، صدرت الأوامر بتكوينها أولاً من العبيد الزنوج المولودين بمصر، وأن يتم جمعهم من أسيوط وغيرها من الأسواق المحلية. ولقلة الزنوج المولودين بمصر، قامت الحكومة بشراء العبيد الموجودين لدى عمد ومشايخ البلاد، والذين امتلكوا الكثير من الزنوج[٥٤]. ولتوفير العبيد اللازمين لتلك الفرقة، طالبت الحكومة جلابة دار فور، بجلب العبيد اللازمين، بالسعر والثمن اللائق للتجار، وذلك لحثهم وتشجيعهم على جلب الرقيق اللازم للحكومة[٥٥].

ولرغبة حكومة سعيد باشا في تكوين تلك الأورطة السودانية. قامت كذلك بمصادرة كافة العبيد القادمين من بلاد الحجاز مع الجلابة، وقد بلغ سعر هؤلاء العبيد مبلغ ٤٠,٠٠٠ قرش[٥٦]. ولم تكتفى بذلك، فقامت باستبدال ٤٨٧ عبدا

من صغار السن، بغيرهم من كبار السن–الشباب– ليلتحقوا بالجندية، لأن الرقيق الصغير لا يصلح للجندية وهو مخالف لقواعد الرق بالبلاد(٥٧).

ورغم قرارات منع تجارة الرقيق، إلا أن حكومة إسماعيل باشا (١٨٦٣ – ١٨٧٩م)، ذهبت أيضاً نتيجة لحروب الحبشة إلى شراء العبيد لتجنيدهم. فحثت الجلابة والأسيرجية بمديرية "هرر" على جلب الشبان من الرقيق من نوع "المردان" –المخصي– وذلك لتجنيدهم بالألآى السوداني، وتدريبهم على استخدام بنادق "الرامنتون" الحديثة(٥٨).

ومن ناحية أخرى، اشترطت الحكومة شروط عدة في اختيار العبيد الزنوج الصالحين للجندية. فاشترطت حكومة محمد على في سن العبيد ألا يقل عن ١٣ عاما ولا يزيد عن ٢٠ عاما(٥٩)، ثم رفعت الحكومة الحد الأدنى للسن إلى ١٥ عاما. واشترطت كذلك في العبيد أن يكونوا أصحاء وأقوياء البنية الجسمانية(٦٠).

واشترطت حكومة محمد على أيضاً ضرورة معرفة القراءة والكتابة للعبيد (الروم) الأوروبيين، كشرط لألحاق هؤلاء بالجيش(٦١)، دون العبيد السود. ولكن الحكومة عزفت عن تجنيد العبيد الأوروبيين البيض، وذلك بسبب تعدد حوادث هروبهم وعدم تحملهم مشاق الجندية، بقولها: "لا يصلحون لهذه الجهة" أي الجهادية(٦٢). وذهبت حكومة سعيد باشا في شروط تجنيد الرقيق إلى أبعد من ذلك. فوضعت شرطا اختياريا يتمثل في: "جمع العبيد للجيش طواعية وبناءً على رغبتهم واختيارهم للجندية"(٦٣). واشترطت حكومة الخديو إسماعيل لتكوين الألآى السوداني، أن يتم تشجيع تجار الرقيق على جلب الشبان "المردان" والمخصيين فقط(٦٤). كما اشترطت كذلك توقيع الكشف الطبي عليهم للتأكد من عدم تعرضهم للأمراض وخاصة مرض الجدري المنتشر بينهم بكثرة(٦٥).

وهكذا تنوعت الشروط التي يجب توافرها في العبيد المخصصين للفرق العسكرية والجيش. وقد اختلفت تلك الشروط من حكومة إلى أخرى، وذلك حسب الحاجة إليهم، وتمشيا مع قرارات منع إلغاء تجارة الرقيق. كما اقتصر عبيد الجيش على الزنوج فقط دون العبيد الأوروبيين الذين فشلوا في تحمل أعباء الجندية، ولذلك كانت الحكومة تميل إلى تجنيد الزنوج دون غيرهم.

-العبيد والعمل في مصانع الحكومة:

اهتمت الحكومة بشراء العبيد والجواري لاستخدامهم في إدارة وتشغيل مصانعها، وتعد تلك العمالة مجانية، لأنها مملوكة للحكومة. فقامت الحكومة على سبيل المثال: بشراء الجواري السود، وذلك للعمل في المصانع الحربية بترسانة القلعة، وقد قامت الحكومة بإعداد مساكن لتلك الجواري بجوار باب الغرب بالقلعة[٦٦]. كما قامت بشراء عبيد من تاجر الرقيق الطرابلسي المعروف باسم "أحمد المغربي" وذلك للعمل في المصانع الحربية التابعة للحكومة. وقد قامت الحكومة بسداد ثمن العبيد من منتجاتها المصرية ، فدفعت لأحمد المغربي حوالي ٣٠٠ أردب من الأرز الرشيدي[٦٧] ، و ٥٠٠ مقطع من القماش الدمنهوري المصري، واحتساب ذلك من ثمن العبيد[٦٨].

ولم يقتصر شراء العبيد الذكور للعمل في المصانع الحربية فقط، بل قامت الحكومة بشراء الكثير من الجواري للعمل في مصانع الغزل والنسيج. حيث تم إنشاء ٢٠٠ مغزل للنسيج بجوار القلعة، لتعمل به الجواري السود[٦٩]. كما استخدمت الجواري الزنجيات للعمل في مناسج أو معامل القماش الواقعة في الخرنفش[٧٠]. وهكذا قامت الحكومة بشراء العبيد والجواري للعمل في مصانعها الحربية ومصانع الغزل والنسيج وغيرها من المصانع، وهي عمالة مجانية إذ تكفلت الحكومة بإطعام وإيواء هؤلاء العبيد فقط.

-العبيد والعمل في إسطبلات الحكومة:

ذهبت الحكومة إلى شراء العديد من العبيد الذكور، وذلك للعمل في الإسطبلات التابعة للحكومة ، ورعاية حيواناتها من الإبل والخيول. وقد انتشرت إسطبلات الحكومة في أماكن عدة، فكان هناك إسطبل شبرا[٧١]. وإسطبل بلاد الجفالك بالمنيا[٧٢]، وإسطبل العريش وغيره. وقد حرصت الحكومة على شراء العبيد السود المتمرسين في خدمة الإبل[٧٣]. فقامت بشراء ١٠٠ عبد من جمرك أسوان لخدمة إبل الإسطبلات[٧٤]. وشراء عشرة عبيد من حكمدارية السودان لإسطبلات الحكومة[٧٥]. وكان عبيد الإسطبلات يتقاضون من حكومة سعيد باشا راتباً شهريا يقدر بنحو ٩٠ قرشاً للفرد الواحد[٧٦].

وكان عبيد الإسطبلات بالإضافة إلى خدمة حيوانات الإسطبلات والعناية

بها من حيث تقديم الأعلاف والرعاية البيطرية لهم. يقومون أيضاً بمرافقة واصطحاب تلك الجمال التي تحمل مهمات وأغراض الحكومة٠ فقد قام عبيد الإسطبلات على سبيل المثال باصطحاب الجمال وحمل الأنفار الشغالة، أثناء ذهابهم للقيام ببعض أعمال العمران الحكومي بمنطقة طور سيناء(٧٧).

وكانت إسطبلات الحكومة ملجأ ومقراً للعبيد الذين فشلوا في الخدمة العسكرية. حيث رأت الجهادية فرز العبيد الذين التحقوا بالجيش، وأخرجت من ثبت عدم لياقتهم وعدم كفاءتهم، وتم إرسال هؤلاء ومن على شاكلتهم للعمل في إسطبلات الحكومة(٧٨).

ومن ناحية أخرى، تعددت حوادث هروب عبيد الإسطبلات. فقد هرب العديد من إسطبل شبرا(٧٩)، كما هرب الكثير من العبيد من إسطبل بلاد الجفالك بالمنيا٠ وقد صدرت الأوامر بضرورة ضبط الهاربين، وقد نجحت الحكومة في ضبط أحد عشر عبداً من عبيد الإسطبلات بمديرية بربر. وقد تكلف نقل وإعادة هؤلاء مبلغ ١٠٦٠ قرشاً . وشرعت الحكومة في محاسبة المقصرين والمتسببين في هروب هؤلاء وتغريمهم بمصاريف القبض عليهم و اعادتهم(٨٠).

وهكذا شرعت الحكومة في شراء العبيد للخدمة والعمل في إسطبلات الإبل والخيول. وصحب عبيد الجمال إبلهم أثناء تنقلها من مكان لآخر لخدمة أغراض الحكومة، وقد أدى خروجهم مع حيواناتهم إلى هروب العديد منهم. كما كانت الإسطبلات ملجأ للعبيد الذين طردوا من الجيش، والملاحظ كذلك أن معظم هؤلاء العبيد كانوا من الزنوج السود.

-العبيد والعمل في زراعات الحكومة:

عملت حكومة محمد على زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، وذلك بزيادة الأيدي العاملة في مجال الزراعة. وذلك بشراء العبيد والجواري، لاستخدامهم في زراعة الأراضي الحكومية، وكذلك زراعة الأراضي المملوكة للأسرة الحاكمة، المعروفة باسم "الإبعاديات"٠ فقامت الحكومة ببناء قرية للعبيد والجواري في ناحية "كوم كام" بجوار منفلوط. وقد خصصت الحكومة لهؤلاء العبيد بعض الفلاحين وأحد مشايخ البلاد، لتعليمهم فنون الزراعة وصناعة الطوب، حتى يتم

بناء منازل وجامع وطاحونة بتلك القرية، وذلك لتسهيل توطين عبيد وجواري الحكومة في تلك القرية وغيرها من المناطق الزراعية[٨١]. كما قامت الحكومة بتوفير المال اللازم للعبيد من أجل استخدامه في عمليات زراعة تلك الأطيان. كما ذهبت الحكومة تتحرى عن مدى جدية هؤلاء العبيد في زراعة الأطيان الممنوحة لهم، ومدى الاستفادة الناتجة من توطينهم بتلك الأراضي الزراعية[٨٢].

ولم تكن أراضي قرية منفلوط هي كل الأراضي التي كلفت الحكومة العبيد بزراعتها. فاستخدمت الحكومة العبيد الذين تم شرائهم في زراعة أراضي الأبعادية الواقعة بناحية "ميت على" بقسم محلة دمنو[٨٣]. و زراعة أراضي جفلك الخزان الواقعة بمديرية البحيرة[٨٤]. وكذلك زراعة أطيان الجفالك و الأبعاديات الواقعة بمديرية المنيا وبني مزار[٨٥].

ومن ناحية أخرى، ذهبت الحكومة تتحرى عن مدى الفائدة التي تعود على الحكومة، من استخدام العبيد في زراعة الأبعاديات، وكذلك تقيم مدى الضرر أو الخسارة التي يمكن أن تقع على الحكومة من جراء تهاون العبيد في الزراعة[٨٦]. والملاحظ أن الحكومة حرصت على استخدام العبيد الذكور والجواري الإناث معاً في أعمال الزراعة، وحرصت على زواج هؤلاء ببعضهم البعض، لتكوين أسر وعائلات كاملة مع ذرياتهم ، وذلك لإنجاح عملية التوطين الزراعي، ضمانا لاستقرار واستمرار هؤلاء العبيد في زراعة الأراضي[٨٧].

وهكذا حرصت الحكومة على زيادة مساحة رقعة الأراضي الزراعية المزروعة بمصر، من خلال استخدام العمالة المتمثلة في الجواري والعبيد الزراعيين، كما عملت الحكومة على إيجاد أو تكوين مجتمعات زراعية جديدة، تدين بولائها الزراعي للحكومة.

– عبيد المدارس الحكومية:

لم يقتصر شراء الحكومة على العبيد السود فقط، بل قامت أيضاً بشراء الرقيق الأبيض الشركسي، من الذكور صغير السن. وذلك لإلحاقهم كتلاميذ بمدارس الحكومة المختلفة. فقامت الحكومة على سبيل المثال بشراء عبيدا شراكسة من بيروت، قادمين مع جلابة العبيد على سفينة تدعى "درعية" ، وذلك

لإلحاقهم بمدارس الحكومة[٨٨]. كما قامت أيضاً بشراء العديد من العبيد الشراكسة من تجار "طرزون"، وقد بلغ سعر العبد الواحد مبلغ ٤٥بنتو فرنك، وذلك على حساب الحكومة[٨٩].

وقد اشترطت الحكومة في عبيد المدارس عدة شروط منها: أن سن العبيد لابد أن يتراوح ما بين السابعة إلى الثالثة عشر[٩٠]. والملاحظ أن معظم طلبة المدارس كانوا من العبيد الشراكسة. ومع ذلك الحقت الحكومة بعض الأطفال الأحباش وهم قلة، ولكنها اشترطت في هؤلاء الذكاء وحسن الوجه كشرط لالتحاقهم بمدارس الحكومة[٩١].

ومن ناحية أخرى، سمحت الحكومة لبعض العبيد الأحباش، الذين لم يبلغوا سن الثالثة عشر، بالسفر إلى الخارج للتعليم. فسمحت على سبيل المثال، للعبد الحبشي "الماس" بالسفر إلى انجلترا للتعليم[٩٢].

ويبدو مما سبق أن البنية الأساسية أو اللبنة الأولى للتعليم في مصر في عهد حكومة محمد على، اضطلع بها العبيد البيض من الشراكسة، والتي قامت الحكومة بشرائهم على نفقتها، والحقتهم بمدارس الحكومة. ويبدو أيضاً أن محمد على من خلال تعليم العبيد الشراكسة، كان يهدف إلى إيجاد طبقة من المتعلمين من العبيد الحكوميين التي تدين بولائها للحكومة.

-عبيد السفريات الحكومية:

يقصد بعبيد السفريات: هم العبيد الذين يقومون بمرافقة وخدمة المسافرين من الحكام ورجال الحكومة وغيرهم. وقد تخصص في نوع هذه الخدمة العبيد الأحباش٠ وقد اشترطت الحكومة في هذا النوع من العبيد، حسن المظهر والوجه٠ فقامت الحكومة على سبيل المثال، بشراء العبيد الأحباش ذو الوجوه الحسنة من بعض جلابة بلاد الحجاز، وقامت بسداد ثمنهم من خزينة جدة التابعة لحكومة محمد على[٩٣].

فأصطحب علي سبيل المثال: الخدم من الرقيق الحبشي التابعين لمحافظة السويس، الخديو إسماعيل في سفره إلى بلاد الحجاز [٩٤]٠ كما اصطحب عبيد السفريات بعض موظفي الحكومة، أثناء تنقلاتهم داخل البلاد، مثل ذهاب بعضهم إلى أسوان ، أو إلى بلاد الحجاز في مهام رسمية خارجية لبعض موظفي الحكومة . كما عمل بعض رقيق السفريات في خدمة قوافل الحج

الذاهبة إلى بيت الله الحرام ببلاد الحجاز[٩٥]. وهكذا استخدمت الحكومة العبيد الحكوميين لخدمة المسافرين، سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من كبار رجال الدولة، أو استخدامهم في خدمة قوافل الحجاج.

-عبيد القصور(الأسرة الحاكمة):

يقصد بعبيد القصور: هم العبيد والجواري الذين تم شراؤهم من مالية الحكومة، وذلك لخدمة الأسرة الحاكمة في مصر. وقد تنوع هؤلاء العبيد ما بين جراكسة وأحباش وسودانيين. فعلي سبيل المثال: قام محمد على بشراء غلام شركسي من مصطفى أغا العلايلي النخاس، وقد بلغ سعر هذا الغلام مبلغ ٧٥٠٠ قرش، وقد تم سداد ثمن الغلام من خزينة الأمتعة الحكومية[٩٦]. كما قام عباس باشا بشراء رقيق أسود وحبشي من بلاد السودان، وذلك لخدمة سعادة "الوالدة هانم"، وقد تكفلت الحكومة بسداد ثمن العبيد ودفع الجمارك المفروضة عليهم، والتي بلغت ٧٤٥٠ قرشاً، وذلك على حساب المالية المصرية[٩٧]. واشترى سعيد باشا لنفسه جارية من سليمان أغا الأسيرجي، وقد ضم تلك الجارية إلى حرمه الخاص[٩٨]. كما اشترى سعيد باشا لزوجته ٢٥ عبداً، وقد تم سداد ثمن هؤلاء من خزينة محافظة مصر[٩٩]. والجدير بالذكر: أنه كان من حق أفراد الأسرة المالكة، إرجاع بعض العبيد والجواري إلى النخاسين، ولكن في خلال ثلاثة أيام من الشراء، وذلك لكي لا يكون للنخاس حق التظلم أو المطالبة بالتعويض[١٠٠].

ولم يكن هؤلاء الرقيق هم كل العبيد الحكوميين الذين قامت الحكومة بشرائهم على حسابها. بل قامت الحكومة بشراء العديد من العبيد والجواري على حسابها لخدمة مشايخ الطرق الصوفية في زواياهم وتكاياهم. فقامت على سبيل المثال: بشراء بعض الجواري والعبيد السودانيين، لخدمة الشيخ جلبي افندي شيخ الطريقة المولوية الصوفية بالإسكندرية[١٠١].

وهكذا تنوع العبيد التي قامت الحكومة بشرائهم على حسابها، ما بين عبيد يخدمون في الجيش ومصانع الحكومة وإسطبلاتها، وأراضيها الزراعية، وكذلك المدارس وعبيد السفريات وعبيد الأسرة الحاكمة وغيرهم، وهم عبيد مملوكين للحكومة.

ثالثا: الحكومة ورعاية الرقيق الحكومي:

-الاهتمام بتحسين ظروف استقدامهم ونقلهم:

اهتمت حكومة محمد على بعملية نقل العبيد من أنحاء السودان إلى مصر، وذلك من خلال اتخاذ كافة الوسائل والاحتياطات اللازمة لعدم هلاكهم، من خلال تقديم الطعام والماء اللازم لهم(١٠٢). فكلفت الحكومة بعض رجال الإدارة بالإشراف الكامل والتام على عملية نقل العبيد إلى مصر. فكلفت على سبيل المثال: محافظ قنا بذلك، أو أن يقوم بتعيين من ينوب عنه في عملية الإشراف على نقل العبيد وحمايتهم من الهلاك(١٠٣).

كما اتخذت الحكومة مع هذه الاجراءات الإدارية، عدة وسائل من شأنها حماية أرواح العبيد. فرأت الحكومة أن نقل العبيد عن طريق البر، يؤدي إلى هلاكهم، فقررت نقل العبيد عن طريق استخدام القوارب والمراكب النيلية. فكلفت النجارين والحدادين وغيرهم من صناع القوارب، بالحصول على الأخشاب اللازمة من وادي حلفا، لصناعة القوارب لنقل العبيد(١٠٤).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بعملية حراسة العبيد أثناء نقلهم إلى مصر ومنعهم من الهروب٠ فاستخدمت لتلك الحراسة هجانة قبائل العبادي، وكذلك استخدمت بعض الخيالة العرب، وذلك ضمانا لعدم هروبهم٠ ومن ناحية أخرى، لتوفير الحماية اللازمة لتلك السلع من اعتداءات قطاع الطرق (الاشقياء) من سرقتها والاستيلاء عليها(١٠٥).

-الرعاية الصحية:

ولم يقتصر اهتمام الحكومة على عملية نقل العبيد فقط، بل اهتمت كذلك بتقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم٠ وذلك حفاظا على صحتهم ووقايتهم وعلاجهم من الأمراض، وخاصة مرض الجدري. فأصدرت الحكومة أوامرها إلى مصلحة الصحة، بضرورة تعيين حكيم لهم عرف باسم "حكيم الجدري"، وذلك للكشف على العبيد وعلاجهم(١٠٦).

وللحفاظ على صحة الرقيق ، أصدرت الحكومة أوامرها إلى أمين جمرك مصر القديمة وبولاق وغيرهما من الجمارك، بعدم خروج أي عبد من الجمرك بدون توقيع الكشف الطبي عليه(١٠٧). بواسطة حكيم الجدري، وحصول العبد

على شهادة (تذكرة) تثبت حصوله على التطعيم اللازم ضد مرض الجدري٠ وقد عهدت الحكومة إلى مفتش عموم الصحة بالمحروسة بالإشراف على تلك العملية، وتقديم الكشوف والبيانات اللازمة التي تثبت حصول هؤلاء العبيد علي التطعيم اللازم(١٠٨).

ومن ناحية أخرى، أوصى مجلس صحة المحروسة الحكومة، بضرورة التنبيه على الجلابة والنخاسين بضرورة تقديم الطعام والملابس اللازمة التي تحفظ للرقيق صحتهم وتحميهم من الأمراض(١٠٩). وهكذا اهتمت الحكومة بتقديم الرعاية الصحية للعبيد لتحفظ لهم حياتهم ، تحت شعار اتخذته الحكومة (محمد على) وعملت به ألا وهو: "ما قيمة وفائدة سلعة (رقيق) فاسدة أو مريضة"(١١٠).

–توفير الكساء والغذاء والمأوي:

لم يقتصر اهتمام الحكومة على تقديم الرعاية الصحية للعبيد فقط. بل عملت الحكومة على توفير الملابس والكساوي اللازمة للعبيد والجواري صيفاً وشتاءً، وصرف تلك الملابس من خزينة الأمتعة(١١١). وكذلك عملت على توفير المفروشات اللازمة للعبيد، فقامت بتكليف حنا الطويل بصناعة وتوريد الحصر اللازمة للعبيد، فقام حنا بتوريد ٨٨ حصيرة للعبيد الواردين من أسوان والمقيمين بمنزل الشرقاوي(١١٢).

كما اهتمت الحكومة كذلك بتوفير الطعام اللازم للعبيد الحكوميين. فعملت على توفير الخبز اللازم لهم. حيث تم التعاقد مع أحد المخابز أو الأفران الخاصة بصناعة الخبز، لتوريد ما يلزم منه٠ ومن ناحية أخرى، عملت على حفظ الخبز ونقله من الأفران إلى مقرات سكنهم ، وذلك عن طريق صناديق مخصصة لذلك. فأمرت بصناعة أربعة صناديق خشب، بالإضافة إلى العشرة صناديق الموجودة ببيت الشرقاوي، ليصل عدد الصناديق المخصصة لنقل وحفظ الخبز إلى هذا المسكن وحده حوالي ١٤ صندوقا للخبز(١١٣).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتوفير المساكن اللازمة لإقامة عبيد وجواري الحكومة. وقد انقسمت المساكن إلى نوعين: مساكن جماعية ومساكن فردية. وانقسمت المساكن الجماعية إلى قسمين: الأول لسكنى العبيد الذكور،

والثاني لسكنى الجواري الإناث. فخصصت الحكومة على سبيل المثال: مساكن للعبيد الذكور في وكالة بولاق[١١٤]. كما خصصت لهم أيضاً منزل الشرقاوي الذي كان يسع ٨٨ عبدا من العبيد السودانيين الذكور[١١٥].

أما بالنسبة لمساكن الإناث من الرقيق، فقد قامت للحكومة ببناء مساكن لبعضهن بجوار القلعة[١١٦]. أما المساكن الفردية فقد انقسمت أيضاً إلى قسمين من المساكن، الأول: خاص بالمتزوجين من الرقيق حيث حرصت الحكومة على زواج الجواري الزنجيات من العبيد[١١٧]. ولذلك صدر قرار من الجناب العالي بضرورة إسكان العبيد مع زوجاتهم من الجواري الزنجيات في مسكن واحد[١١٨]. أما القسم الثاني من المساكن الفردية، فهو خاص بالعتقاء من عبيد الحكومة. حيث حرصت الحكومة على توفير منزل مستقل لكل عتيق من عتقائها. فقامت على سبيل المثال: بشراء ثلاثة مساكن بالمحروسة، وذلك على نفقة الحكومة وذلك لإسكان ثلاثة من عبيدها العتقاء[١١٩].

والملاحظ أن إسكان العبيد والجواري كان يتم بجوار محل عملهم، سواء بجوار المصانع أو بالقرى الزراعية، أما عبيد الجيش فكانوا يقيمون بالثكنات العسكرية وهكذا. وقد تنوعت المساكن ما بين مساكن خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث، وثالثة خاصة بالمتزوجين، ورابعة خاصة بالعتقاء.

-التزويج:

لم يقتصر اهتمام الحكومة برعاية شئون عبيدها عند هذا الحد، بل اهتمت أيضاً بزواج عبيدها من جواريها. حيث صدرت الأوامر بضرورة زواج الجواري بالعبيد. فقامت الحكومة بزواج الجواري الزنجيات العاملات بمصنع النسيج بالخرنفش، بالعبيد المقيمين بوكالة بولاق وهكذا[١٢٠]. وجمع الزوجين في مسكن واحد[١٢١].

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة اهتماماً بالغا بزواج جواريها بعد أن حصلت بعض الجواري على حريتهن أو تم عتقهن. واتخذت الحكومة عدة إجراءات من شأنها تساعد على زواج تلك الجواري بمن تريد من الأحرار وغيرهم. فمنحت تلك الجواري السود بعض الأراضي الزراعية، لتساعدهن على الزواج وترغب الرجال في الزواج بهن[١٢٢]. فمنحت الحكومة على سبيل

المثال: عشر من الجواري بمديرية البحيرة ، لكل جارية ٥٠ فدانا من الأطيان الزراعية، بمجموع ٥٠٠ فدانا للجواري العشر، لترغب وتحث الرجال على التقدم والزواج منهن(١٢٣). ولم يقتصر اهتمام الحكومة عند هذا الحد، بل ذهبت الحكومة تتحرى عن زواج الجواري، هل تزوجن أم لا؟، وبمن تزوجن؟ وما وظائف أزواجهن أو ما نوع عمل الزوج(١٢٤).

وقد اختلف زواج الجواري السود العاملات في المصانع وغيرها من مصالح الحكومة، عن زواج الجواري البيض المملوكات للأسرة الحاكمة. فبعد وفاة اسكندر بك أحد أفراد الأسرة الحاكمة. صدرت الأوامر بعتق الجارية التي كان يمتلكها وتزويجها. ووضعت شروط لزواجها منها: أن تتزوج بمن تشاء، أي حريتها في اختيار زوجها، وأن يكون الزوج من أهل الكفاءة والاقتدار. كما خصصت الحكومة راتبا سنويا لها يقدر بنحو ٣,٠٠٠ قرش، بالإضافة إلى مسكن لها(١٢٥).

وقد أولت الحكومة اهتماما بالغا بزواج العبيد سواء كانوا حكوميين أو مملوكين للأهالي أو الأفراد٠ وشرعت بكل الوسائل في الحفاظ علي هذه الرابطة الزوجية الأسرية٠وقد انتفضت الحكومة لشكوي مقدمة من أحد العبيد المملوكين لبعض الأهالي ، والذي زوجه سيده بزوجة حرة، وقد انجب منها الأولاد٠ ثم شرع سيده في بيعه لأحد النخاسين ،والذي طالبة بتطليق زوجته الحرة، حتي يتسنى للنخاس الاستيلاء علي أبنائه وبيعهم كلا علي حده ٠وقد رفضت الحكومة مسلك النخاس وأمرت بالتحقيق السريع والفوري في تلك الشكوى وعرض نتائجها مباشرة علي الجناب العالي سعيد باشا، والذي قابل الشكوى بالغضب الشديد من مسلك مالك العبد والنخاس معاً(١٢٦).

في الوقت نفسه، نظرت الحكومة في كافة الطلبات المقدمة من العبيد والجواري الحكوميين وغيرهم، من الذين حصلوا على حريتهم، يطلبون فيها تخصيص مرتبات ومعاشات لهم للتعيش منها٠ وقد منحت الحكومة على سبيل المثال: معاشات شهرية لستة من العبيد وأربع جواري، تقدموا بطلبات للحصول على معاش لهم(١٢٧).

ولاشك أن اهتمام الحكومة وحرصها على زواج الجواري بعبيد الحكومة، كان له فوائد عدة منها: عدم انحراف هؤلاء إلى أعمال الرذيلة والفجور

والدعارة، وكذلك نجاح توطين هؤلاء العبيد في البلاد ورغبتهم في الإقامة والتوطن بها، ومن ثم خلق مجتمعات أسرية جديدة تدين بولائها للحكومة. وأيضاً إذا كانت الحكومة تنظر إلى الرقيق على أنه سلع وبضائع، فلاشك أن زواج هؤلاء سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج بزيادة المواليد الناتجة عن عمليات الزواج.

والجدير بالذكر: أن الحكومة قد خصصت إدارة مخصوصة من رجالها، للإشراف على شئون عبيد وجواري الحكومة. فجعلت على رأس تلك الإدارة ناظراً للإشراف عليها. فعينت مصطفى أغا ناظراً للعبيد السود من الرجال(١٢٨). كما قامت بتعيين ناظراً مخصوص للإشراف على شئون الجواري فقط، وهو يوسف أغا الذي عرف باسم "ناظر الجواري السود"(١٢٩).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة أيضاً بمنع ومقاومة أعمال السرقات التي تقع من بعض العبيد وخاصة الجواري. فغلظت العقوبات على الجواري السارقات، والتي تبدأ من التعزير ثم الضرب، أو العقوبتين معا، أو الحكم بالأشغال الشاقة في الأعمال والمباني الحكومية لمدة ثلاثة شهور٠ وقد حكمت الحكومة على إحدى الجواري بالأشغال في المباني الأميرية لمدة ثلاثة شهور، لقيامها بسرقة بعض الأغراض(١٣٠). كما حكمت على إحدى الجواري بالنفي إلى بلادها، نظراً لاتهامها في جملة قضايا سرقات وهروبها مع بعض الأشخاص(١٣١) .

والجدير بالذكر: أن العقوبات المفروضة على الجواري المملوكة للأهالي أو الأفراد، كان يحددها مالك الجارية٠ فإما أن يكتفى بعقوبة الضرب فقط، أو بعقوبة الأشغال في المباني الأميرية فقط، أو يقرر العقوبتين معا(١٣٢). وهكذا اختلفت العقوبات المفروضة على الجواري في جرائم السرقة ما بين تعذير وضرب بالسياط، وأشغال شاقة لمدة ثلاثة شهور، أو النفي خارج البلاد في حالات تعدد الجرائم والإصرار عليها وعدم الارتداع بالعقوبات السابقة.

-حوادث هروب عبيد وجواري الحكومة:

تعددت حوادث هروب عبيد وجواري الحكومة. فكثرت حالات هروب العبيد البيض (الأوروبيين) من الجهادية، وذلك لعدم تحملهم مشاق الجندية(١٣٣). كما

تعددت حالات هروب عبيد الإسطبلات، وخاصة عبيد إسطبل شبرا وغيره من إسطبلات الحكومة. وقد صدرت الأوامر بضرورة ضبط هؤلاء الهاربين(١٣٤).

ولعلاج تلك الظاهرة من هروب العبيد، رأت الحكومة ضرورة دمغ هؤلاء العبيد بدمغة الحكومة. وذلك ليتسنى للحكومة سهولة معرفتهم والقبض عليهم، إذ يمكن معرفتهم من خلال دمغة الحكومة. ومن ناحية أخرى، كانت الدمغة ضرورية أيضاً، حتى لا يستطيع أحد ما أن يبيع هؤلاء الهاربين ، كونهم مدموغين بدمغة الميري، لأن هؤلاء ملكاً للحكومة٠ كما كان على ناظر العبيد أن يقدم كشفا تفصيلا عن عدد الهاربين وأسمائهم وأوصافهم والعلامات المميزة لهم، ونشرها حتى يسهل ضبطهم(١٣٥).

ولم تكن حوادث الهروب قاصرة على الذكور من العبيد فقط. بل تعددت حوادث الهروب من الجواري السود أيضاً. وقد أولت الحكومة اهتماماً بالغا بحوادث هروب الجواري السود اللائي يعملن في المصانع الحربية ومصانع النسيج وغيرها من مصالح الحكومة٠ وحرصت الحكومة بشدة على القبض عليهن لأسباب عدة منها: أولا: خوف الحكومة من أن تقتدي بهن باقي الجواري ويعمدن إلى الهروب، ثانيا: أن تلك الجواري الميري الهاربات، قد سلكن سلوك غير أخلاقي ، حيث سلكن مسلك نساء الشوارع والأزقة، واخترن الضلالة والرذيلة ، وذهبن إلى الدعارة والفجور. فخافت الحكومة أن تعمد غيرهن من الجواري إلى الهروب وسلوك هذا السلوك الغير أخلاقي، وخاصة أن تلك الجواري وما يصدر عنهن من أفعال وسلوكيات، محسوبا على الحكومة، كونهن جواري ميري ومن املاكها، مما يعرض الحكومة القائمة للحرج، ويتهمها العامة والخاصة بالفساد. ولذلك رأت الحكومة ضرورة القبض عليهن وارجاعهن مرة أخرى، وتشديد المراقبة عموماً على الجواري٠ ومن ناحية أخرى، حتى لا تتعطل أشغال الحكومة، بصرف الأموال والنفقات في سبيل القبض عليهن(١٣٦).

ولم تقتصر حوادث الهروب على جواري الحكومة فقط. بل تعددت حوادث هروب الجواري المملوكة للأهالي أو الأفراد، وكانت أغلب الهاربات من الجواري البيض ذات الأصول الأوروبية. فهربت على سبيل المثال: جارية

بيضاء مملوكة إلى محافظ مصر، والتجأت إلى قنصل انجلترا العام المقيم بالقاهرة، والذي رفض تسليمها وإعادتها وطالب بعتقها(١٣٧). كما هربت جارية بيضاء أخرى والتجأت إلى قنصل "توسكانة" ورفضت العودة إلى سيدها(١٣٨).

ولم تقتصر حالات هروب الجواري والالتجاء إلى حماية القناصل فقط. بل هربت جارية مملوكة لوكيل قنصل فرنسا بالقصير، والمقيمة بمديرية قنا واسنا، والتجأت إلى ضبطية مصر، ورفضت العودة إلى سيدها(١٣٩). كما التجأت للضبطية أيضاً جارية محمد أغا السوداء ورفضت كذلك العودة لسيدها(١٤٠).

واستجابت الحكومة لرغبة الجواري الغير حكوميات الهاربات، في عدم العودة مرة أخرى إلى سادتهن. فقررت الحكومة أن تتولى عملية بيع تلك الهاربات، وعهدت إلى ضبطية محافظة مصر والإسكندرية، بالقيام ببيع تلك الجواري، ورد أثمانهن إلى سادتهن ، طالما ليس للهاربات أدني نية للعودة مرة أخرى إليهم (١٤١). ولكثرة شكاوى الجواري ضد سادتهن، قررت الحكومة تخصيص قومسيون أو لجنة مختصة للنظر في شكاوى وقضايا الجواري المملوكة للعائلات أو الأفراد، وقد نظرت اللجنة على سبيل المثال، في الشكوى المقدمة من الجارية "كوسن خان" والجارية "بيوك هو"، والتي تدعيان فيها أنهما من الأحرار(١٤٢).

وهكذا اهتمت الحكومة بالتصدي لحوادث هروب عبيد وجواري الحكومة، وذلك لتلافي الأضرار المادية والخلقية، التي تصيب المجتمع والحكومة معاً. كما أيدت رغبة الجواري المملوكة للأهالي في عدم العودة مرة أخرى إلى أسيادهن.

رابعاُ: جهود الحكومة في مجال تحرير ومكافحة تجارة الرقيق:

أ-تحرير الرقيق:

كانت أولى النداءات التي وجهت إلى الحكومة المصرية، من أجل تحرير وإلغاء تجارة الرقيق، وجهت إلى حكومة محمد على باشا، من "الجمعية الإنجليزية المالطية ضد الرقيق"٠ وقد أوضح خطاب الجمعية إلى حكومة محمد على حال أرقاء أفريقيا، وحاولت أن تلمس بكلماتها شعور الإنسانية لديه. فخاطبته: "بقلبه الطيب وأن هؤلاء الأرقاء التعساء يملكون من الضمير والحس

مثل غيرهم من الأحرار، إلا أنهم يباعوا ويشتروا مثل الحيوانات، في تجارة غير إنسانية، وإن حكومة محمد على لا يمكن أن تعتمد في تحصيل ضرائبها على مثل هذه المنابع الدنيئة".

وناشدت الجمعية في خطابها حكومة محمد على قائلة له:" باسم الإنسانية وبالله الكريم الخالق للناس كافة من مسيحيين ومسلمين، أن تأمروا باتخاذ التدابير الحازمة ضد الرقيق والتحريم التام لكل رقيق في حكومة سموكم... وأن الشرفاء والتاريخ سوف يذكركم بأنكم صديق للجنس البشري، وهو أكبر فخر وشرف يسبغ على حاكم أو ملك"(١٤٣).

والجدير بالذكر: أن انجلترا عام ١٨٧٣م، جددت الدعوة مرى أخرى على لسان قنصلها العام بالقاهرة، من أجل مساعدة مصر في إلغاء الرقيق، إلا أن الحكومة كانت سائرة بطبيعة الحال في هذا المجال منذ سنوات(١٤٤).

والسؤال هل استجابت حكومة محمد على لهذا النداء الإنساني، وقامت بإلغاء وتحريم تجارة العبيد والجواري السود من الزنوج والسودانيين والأحباش الأفارقة، والتي يقوم عليها عصب كثير من مؤسسات الحكومة مثل الجيش والمصانع والزراعة و الإسطبلات، وغيرها من مصالح الدولة الإدارية من مديريات ومحافظات، في حاجة إلى خدم لها؟. الإجابة لا.

والواقع أن عتق الرقيق في عهد حكومة محمد على، أقتصر على بعض الحالات الفردية والخاصة بالعبيد الشراكسة. فقد اعتق محمد على أحد مماليكه الشراكسة، وذلك لما أصاب هذا العبد من علة المرض وكبر السن، فمنحة تذكرة حريته، وأمر ألا يتعدى أحد على حريته(١٤٥). ونستنتج من ذلك أن شروط تحرير العبيد لدى حكومة محمد على، كانت قاصرة على المرض وتقدم السن لهؤلاء العبيد من الشراكسة. وأحيانا كانت الحكومة تعتق بعض العبيد تحت دعوى "مرضاة الله". فقامت على سبيل المثال بعتق أحد الأرقاء والذي تقدم بطلب للحكومة يسترحم فيها عتقه وتحريره(١٤٦).

ومن ناحية أخرى، لم تستطع حكومة محمد على أن تدير ظهرها بالكامل لنداءات الحرية للرقيق، فاستجابت جزئيا لتلك النداءات الإنسانية. فسمحت حكومة محمد على لقناصل الدول الأجنبية بشراء العبيد الأوروبيين فقط،

والمملوكين للأهالي أو بعض رعايا الحكومة وتحريرهم. فبناءً على رغبة حكومة فرنسا في شراء العبيد الأوروبيين وتحريرهم. أصدرت حكومة محمد على أوامرها إلى وكيل كنيسة أو بطريركية الأروام، بإعداد كشوف بأسماء العبيد الروم المملوكين لها سواء في مصر أو الإسكندرية، وكذلك كشوف بأسماء العبيد المملوكين لدى رعايا الحكومة من المسيحيين، وتسليم هؤلاء العبيد إلى وكيل قنصل فرنسا، المكلف من حكومته بشرائهم بالثمن وتحريرهم(١٤٧).

ولم تكتفى الحكومة بذلك، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث سمحت لقنصل فرنسا بشراء كافة العبيد الروم المملوكين للأرمن أو اليهود أو غيرهم، وذلك بعد سداد ثمنهم لأصحابهم. ومن ناحية أخرى، رفضت الحكومة تسليم العبيد الأوروبيين المسلمين أو الذين أسلموا، وذلك لأن القوانين العثمانية لا تسمح بذلك(١٤٨).

ولم يقتصر تسليم العبيد الأوروبيين إلى قنصل فرنسا فقط. بل أمرت حكومة محمد على أيضاً بجمع كافة العبيد الأوروبيين (الروم)، والذين بحوزة تجار الرقيق، وتسليمهم إلى قنصل انجلترا، بعد سداد ثمنهم من طرف القنصل إلى التجار(١٤٩). كما قامت الحكومة بتسليم جارية رومية ، حصلت على حريتها لكونها مستولدة لمصطفى بلوكباش ، إلى أخيها بدمياط، تمهيدا لسفرها إلى بلادها(١٥٠). هذه الحرية التي حصلت عليها الجارية كونها مستولدة، أي أنها أنجبت ولدا من سيدها، والمستولدة تعد حرة لكونها أم الولد.

والملاحظ: أن هؤلاء الرقيق الذين تم شرائهم وعتقهم أو تحريرهم، من قبل الحكومات الغربية، إنما هم من الأرقاء البيض الأوروبيين، وأن هذا الأمر لم يتعدى إلى الأرقاء السود المملوكين للحكومة أو الأهالي أو رعاياها على حد سواء.

ومن ناحية أخري، قام **سعيد باشا** باتخاذ أول خطوة عملية نحو إلغاء وتحريم تجارة الرقيق في مصر. وكانت أولى خطواته: أنه أصدر قراراً بإلغاء طائفة "الأسيرجية" ، وحدد لذلك موعداً أقصاه شهر ذو القعدة لعام ١٢٧٢هـ- ٢ أغسطس ١٨٥٦م(١٥١). ثم قام بتحريم تجارة الرقيق نهائيا في مصر وأملاكها، وأصدر قررا بأن آخر موعد لتجارة الرقيق هو آخر ذو الحجة لعام

١٢٧٢هـ– ١ سبتمبر ١٨٥٦م. وبعد هذا التاريخ تعد تجارة الرقيق محرمة ويعاقب صاحبها بموجب الأحكام والقانون[١٥٢]. وقد صدرت الأوامر من حكومة سعيد باشا إلى كافة المديريات والمحافظات، بتنفيذ هذا القرار القاضي بإلغاء تجارة الرقيق، والذي حدد تاريخ نهو هذه التجارة، بحيث لا يجوز بيع أو شراء الرقيق مطلقا بعد هذا التاريخ[١٥٣].

وهكذا نجحت حكومة سعيد باشا في إلغاء طائفة الجلابة أو الأسيرجية، وكذلك تحريم بيع وشراء الرقيق، بعد التاريخ المحدد لإنهاء تلك التجارة. والسؤال الآن: ما مصير العبيد والجواري المملوكين سواء للحكومة أو الأهالي وغيرهم، والمقيمين داخل البلاد؟. الواقع أن حكومة سعيد باشا ذهبت إلى تحرير العبيد والجواري المملوكين للحكومة. فصدرت الأوامر برفت كافة عبيد الحكومة بالمديريات وغيرها، وإطلاق سراحهم، ورفع ثمنهم من متأخرات وماليات تلك المديريات والمصالح الحكومية[١٥٤]. ولم يتبقى من عبيد الحكومة وجواريها حتى ٤ جماد أول ١٢٨٠هـ– ١٨ أكتوبر ١٨٦٣م، وهو أوائل حكم الخديو إسماعيل باشا، سوى عبد واحد فقط، وأربع جواري ميري. وقد صدر قرار من حكومة **إسماعيل باشا**، بعتق العبد والجواري الأربع، وتخصيص معاش لهم من طرف الحكومة[١٥٥]. وبذلك اعتقت الحكومة كافة عبيدها وجواريها.

ولم يقتصر الأمر على عتق عبيد وجواري الحكومة فقط، بل ذهبت الحكومة لعتق العبيد المملوكين للأهالي والأفراد . فخطي الخديو إسماعيل خطوة واسعة في هذا الشأن، حيث أعتق جميع المماليك من الجواري والعبيد، المملوكين لشخصه أو لأسرته ، بدعوى العمل "بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية وتقربا إلى الله". وبالتالي لم تمتلك أسرة الخديو إسماعيل أياً من العبيد بعد هذا القرار الصادر في ١٦ ربيع آخر ١٢٨٩هـ – ٢٣ يونيو ١٨٧٢م[١٥٦].

وأصدرت الحكومة عدة قرارات بشأن الرقيق السوداني والحبشي المملوك للعائلات والأفراد٠ فقررت أولاً: أنه إذا توجه أحد العبيد للضبطية وطلب شهادة عتقه وحريته ، فيتم إجابته في الحال إلى طلبه٠ ثانيا: يترك للعائلات الرقيق الذي لم يتقدم بشكوي ، وخاصة إذا كانت تلك العائلات لا تشتغل بتجارة

الرقيق. كما قررت منع بيع العبيد من عائلة إلى آخري، ومن تجرأ على مخالفة هذه الأوامر، يعاقب بالسجن والأشغال الشاقة مدة أقلها خمسة شهور وأقصاها خمس سنوات(١٥٧).

وذهبت الحكومة لتفعيل تلك القرارات والإجراءات، بالنظر في كافة الطلبات المقدمة من العبيد والجواري يلتمسون فيها رغبتهم في الحصول على حريتهم٠ فتقدم بعض العبيد السودانيين من مديرية الغربية إلى الحكومة بطلبات يطلبون حريتهم، وأوضحوا بأنهم عاجزين عن شراء حريتهم٠ فصدرت قرارات الحكومة بدفع ثمن هؤلاء العبيد، والذي يقدر بمبلغ ٢٦٩٤٢ قرشا وتحريرهم ومنحهم شهادات عتقهم(١٥٨). كما تقدم أحد العبيد بمديرية قنا يطلب حريته. ففوضت الحكومة محكمة قنا بمنحه هو وكل من على شاكلته وثائق حريتهم، تسهيلاً لهم من مشقة الحضور إلى ضبطية مصر، للحصول على شهادات الحرية(١٥٩).

ومن ناحية أخرى، ذهبت الحكومة تتحرى عن شكوى بعض العبيد من مديرية الشرقية، والذين التجأوا إلي المديرية ويدعون سوء معاملة أسيادهم لهم، ويرفضون العودة لهم. فقررت الحكومة إطلاق سراحهم وذلك لمخالفة أسيادهم لقرارات الحكومة بوجوب حسن معاملة الأرقاء٠ ولعدم وجود معاش لمثل هؤلاء العتقاء قررت الحكومة إلحاقهم كأنفار بالجهادية، حماية لهم من الشذوذ وسوء السلوك والذهاب إلى أعمال السرقة، وذلك لعدم وجود مصدر رزق يتعيشون منه(١٦٠).

ولم تقتصر جهود الحكومة على الاستجابة لطلبات عتق الرقيق من الذكور فقط، بل ذهبت تنظر كذلك في الطلبات المقدمة من الجواري للحصول على الحرية، والبحث عن الأسباب التي دعتهن إلى طلبات العتق . فنظرت في الشكوى المقدمة من الجارية الحبشية "زيتونة" والتي تشتكي فيها من سوء معاملة سيدتها و قسوتها، وذلك لتمسك الجارية بعقيدتها المسيحية. فصدرت الأوامر بعتق الجارية وحريتها في اختيار عقيدتها أو الديانة التي ترغب في الدخول فيها٠ وقد حذرت الحكومة من أن يتعرض لها أحد لإجبارها على تغير عقيدتها بقولها: "من غير سماع اعتراض معترض". والواقع أن الحكومة قد اتخذت من عتق الجواري سبيلاً ونهجاً لها، ويفهم ذلك من الأمر الكريم الصادر بقوله: "حسب ما هو جارى في مصر وباقي الجهات من التفريق بين

الجواري وأسيادهم وتخليه سبيلهن"[١٦١]. وبذلك حفظت الحكومة لتلك الجواري حريتها الأدمية وحريتها العقائدية .

كما تقدمت جارية النخاس حمزة أغا بشكوى ضده، تدعى فيها تعرضها للأذى من طرفه، وطالبت الحكومة بحريتها ومعاش لها، فأجابت الحكومة طلبها[١٦٢]. كما اعتقت جارية مملوكة للست عائشة من قرية "شربين" بالمنصورة، بسبب تعدى شيخ القرية على الجارية باغتصابها، ولم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام هذا الاعتداء، وأمرت بمعاقبة شيخ القرية بالسجن لمدة ثلاثة شهور عقاباً له على جريمته[١٦٣]. وذهبت الحكومة في عتق الجواري إلى أبعد من تلك الأسباب السابقة. فكانت الرغبة في الحرية فقط، سببا أخذت به الحكومة لتحريرهن. فقامت بتحرير ثلاث جواري سود مملوكات لحسن بك الجماجونجي، لمجرد عدم رغبة تلك الجواري في الإقامة عنده[١٦٤].

ولكثرة الطلبات المقدمة من الجواري للحصول على الحرية، ولكثرة تعرضهن للأذى والشكاوي المتكررة. خطت حكومة سعيد باشا خطوة واسعة في مجال عتقهن. فأصدرت قرار في ١٣ صفر ١٢٧٣هـ – ١٣ أكتوبر ١٨٥٦م، بعتق كافة جواري البلاد المحليين أو المقيمين داخل البلاد، وليست الجواري القادمات من الخارج بغرض الاستشفاء وتغير الهواء. وقد نجحت حكومة سعيد باشا في تنفيذ وتفعيل هذا القرار في ٢٨ ربيع أول١٢٧٩هـ–٢٨ سبتمبر ١٨٦٢م[١٦٥].

ومن ناحية أخرى، ولكثرة طلبات الجواري للحصول على الحرية، فوضت الحكومة ضبطية مصر المحروسة وضبطية الإسكندرية، في النظر في شكاوى وطلبات الجواري، ومنحهن شهادات العتق مباشرة من الضبطية، بدون الرجوع للخديو[١٦٦].

ولم تقتصر جهود الحكومة عند هذا الجد، بل ذهبت أيضاً إلى حماية العتقاء بعد عتقهم، ولم تقف مكتوفة الأيدي أمام التعدي على حريتهم. فقد تقدم جوهر العبد الحبشي الذي كان مملوكا لمنصور الشواربي، بشكوى من تعرضه للضرب وتمزيق شهادة حريته على يد سيده، وقد أمرت الحكومة بمعاقبة الشواربي على جريمته[١٦٧]. كما أحالت الحكومة المدعو "على دبور"، وأولاده إلى التحقيق، لتعديهم بالضرب وتمزيق شهادة العتق الخاصة بالعبد السوداني

الذي كان مملوكا لهم[١٦٨].

ولتعدد حوادث الاعتداء على الأرقاء العتقاء وتمزيق وثائق وشهادات حريتهم، عملت الحكومة على ردع هؤلاء المعتدين على حرية العبيد فقررت : أن من يتجرأ أو يقوم بتمزيق شهادة عتق ممنوحة لأحد العبيد ، يعاقب بالسجن كمعاملة تجار الرقيق، بمدد تتراوح ما بين شهر إلى خمس سنوات[١٦٩].

وهكذا خطت الحكومة خطوات واسعة من أجل تحرير الرقيق المملوك للعائلات والأفراد. وقد أعطى الخديو إسماعيل المثل الأعلى في تحرير الرقيق، إذ قام بتحرير كافة عبيده ومماليكه. كما استجابت الحكومة لكافة الطلبات المقدمة من العبيد لتحريرهم. ووضعت تحرير الجواري من أولى أولويات الحكومة في هذا الصدد. ووفرت لهؤلاء العتقاء المعاشات اللازمة للتعيش منها لصون حياتهم، وسنت التشريعات والقوانين التي من شأنها تكفل حماية هؤلاء العتقاء، وتضمن عدم التعدي على حريتهم في المستقبل.

ب- الحكومة وإجراءات مكافحة تجارة الرقيق:

اتخذت الحكومة عدة إجراءات من أجل القضاء على تجارة الرقيق الأسود، وخاصة السوداني والحبشي ومن أهمها:

١-تجفيف منابع الرقيق:

عملت الحكومة على القضاء على تجارة الرقيق السوداني والحبشي، وذلك من خلال تجفيف منابعه في جهات السودان وغيرها من الأملاك التابعة للحكومة المصرية. فنشرت الحكومة الجواسيس والبصاصين في تلك البلاد للقبض على تجار الرقيق وضبط ما معهم من بضائع (رقيق). وقد نجح الجواسيس على سبيل المثال في تحديد مواقع تجار الرقيق في دارفور، وتحديد الأسواق الواقعة في جهة تسمى "كامية" الواقعة بالقرب من مركز الاردى. فقامت الحكومة بناءً على تلك الإخباريات القادمة من دارفور، بإرسال فرقة عسكرية متخفية تتكون من ٤٠٠ جندي من فرق الخيالة والهجانة. وقد نجحت تلك الفرقة من القبض على تجار دارفور، وضبط ١٦٠٠ رأس من العبيد مقيدين بالحبال ، وهم على حالة من الجوع والعطش والألم والإرهاق.

وبفرز هؤلاء العبيد والكشف عليهم، تبين أن حوالى ٧٠٠ من هؤلاء

أصحاء قادرين على العودة إلى بلادهم ، فتم تحريرهم ومنحهم وثائق عتقهم، وتم منحهم المؤنة اللازمة من طعام وشراب والتي تكفيهم للعودة إلى بلادهم. أما باقي العبيد وعددهم ٩٠٠ عبد، وجدت الحكومة أن هؤلاء مرضى وعجزه. فخصصت الحكومة أماكن ومحلات لإقامتهم ، وقامت بتعيين طبيب لعلاجهم، كما صرفت لهم ما يلزم من طعام وشراب. ومن تحقق شفائه حصل على شهادة حريته، وزودته بما يلزم من مؤنة تكفيه حتى يعود إلى بلاده(١٧٠).

كما نجحت الحكومة في تجفيف منابع الرقيق في كردفان ، حيث نجحت الحكومة عن طريق جواسيسها من القبض على تجار الرقيق بكردفان. وضبطت حوالى ٢٥٩١ رأسا من العبيد ذكورا وإناث، صغارا وكباراً. فعمدت الحكومة إلى تحريرهم ومنحهم وثائق عتقهم، ورأت الحكومة رغم هذا العدد الضخم ضرورة العناية بهم وتوفير فرص العيش لهم. فألحقت الشبان للعمل بالجندية كأنفار بالفرقة العسكرية أو أورطه كردفان. أما الرقيق صغير السن فألحقته بالمدارس لتعليمه وتربيته٠ أما الجواري التي بلغت سن الزواج، فقامت بتزويجهن من عساكر كردفان(١٧١).

ولحرص الحكومة على التأكد من عدم وجود تجارة للرقيق في الجهات والأقاليم السودانية. أرسلت الحكومة القواصة أو الحراس إلى جهات "سنار" وفازوغلي للتأكد من عدم وجود رقيق بتلك الجهات، وانتهائه نهائيا بتلك الجهات وغيرها(١٧٢).

وهكذا بذلت الحكومة جهود ضخمة من أجل تجفيف منابع الرقيق في الجهات السودانية، وذلك بالقبض على التجار وإلغاء الأسواق وضبط الرقيق وتحريرهم. واهتمت كذلك بالعتقاء فوفرت لهم المأوى والطعام والشراب والرعاية الصحية، وفرص العمل والتعليم، بخلاف زواج الجواري، ولاشك أن هذا كله سوف ينعكس بالإيجاب على هؤلاء الأرقاء والذين هم جزء من مجتمعات تلك البلاد٠ كما وفرت الحكومة سبل المراقبة الدائمة لتلك الجهات بتعيين البصاصين والجواسيس والحراس، وذلك ضمانا حتى لا تعود تلك التجارة إلى الظهور مرة أخرى.

٢- مراقبة السواحل والحدود المصرية:

ذهبت الحكومة من أجل القضاء على تجارة الرقيق، إلى إصدار وسن القوانين والتشريعات، والتي من شأنها تضبط وتمنع مرور الرقيق عبر سواحلها البحرية والنيلية وعبر حدودها البرية.

فعهدت الحكومة إلى المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات، بمراقبة ومنع دخول الرقيق إلى الأراضي المصرية والجهات التابعة لها، و ضبط كافة القوافل البرية التي تحمل رقيق سوداني وعتقهم، وكذلك ضبط كافة المراكب النيلية التي تحمل رقيق سوداني وتحريرهم.

ومن ناحية أخرى، الزمت الحكومة المصرية المراكب والسفن التابعة لها سواء في البحر الأحمر أو خليج عدن أو في سواحل بلاد العرب، بتفتيش المراكب الإنجليزية وغيرها، وضبط الرقيق التي تحمله وتحريره ٠ كما فرضت الحكومة على أصحاب تلك المراكب التي تحمل عبيد، غرامات مالية تقدمها للحكومة المصرية في صورة تعويضات. ويبدو أن الحكومة خصت المراكب الإنجليزية دون غيرها بتفتيشها، لأن أكثر المشتغلين بتجارة العبيد ونقلهم كانوا انجليز. ومن ناحية أخرى، خافت الحكومة أن تشتغل المراكب الإنجليزية بتجارة الرقيق، تحت مظلة المعاهدة المعقودة بين مصر وانجلترا لإلغاء تجارة الرقيق، بحمايتها من التفتيش ، ولذلك الزمت الحكومة مراكبها بضرورة تفتيش السفن الإنجليزية بسواحلها.

ومن ناحية أخرى، حرمت الحكومة على المراكب التابعة لها الاشتغال بنقل وتجارة الرقيق. وحذرت تلك المراكب والعاملين عليها بإحالتهم إلى المجالس العسكرية لمحاكمتهم، في حال ضبطهم يحملون رقيق. ومن ناحية أخرى، ألزمت الحكومة السفن الإنجليزية التي نجحت في ضبط رقيق عبر السواحل المصرية، أن تسلم الرقيق المضبوط للحكومة المصرية، أو إلى أقرب جهة تابعة للحكومة لتحرير شهادات عتقهم(١٧٣).

ولتفعيل تلك القوانين والتشريعات وتطبيقها، قامت الحكومة بإنشاء مراكز مراقبة بسواحل البحر الاحمر بتكلفة بلغت ٢٠٠ جنيه(١٧٤). وتوسعت الحكومة في إنشاء مراكز المراقبة لتصل تكلفتها إلى ٦٠٠ جنيه(١٧٥). كما قامت بتعيين

"موريس بك"، مفتشا للمرور على سواحل البحر الأحمر لإبطال تجارة الرقيق[١٧٦]. كما خصصت الحكومة أحد وابوراتها أو مراكبها ويدعى "عايدة"، وذلك للمراقبة ومنع نقل وتهريب الرقيق عبر سواحل البحر الأحمر[١٧٧].

ولإحكام السيطرة على سواحل ومنافذ البحر الأحمر، أمرت الحكومة محافظة السويس، بعدم مرور العبيد وخاصة القادم من بلاد العرب، إلا أن يكونوا حاملين لوثائق عتقهم[١٧٨]. ولم تكتفى بذلك، بل أصدرت أوامرها إلى شركة قناة السويس، بعدم السماح بمرور أو عبور الرقيق عبر القناة[١٧٩].

ونجحت الحكومة عن طريق عمليات المراقبة من ضبط وابور "مصوع" والذي يحمل ٤٠ رأساً من الرقيق، وهو في طريقه لبيعهم في مدينة جدة، وقامت بتحريرهم ومنحهم شهادات حريتهم[١٨٠]. كما ضبطت وابور نمساوي ببورسعيد، يحمل رقيقاً مهرباً إلى الأستانة[١٨١].

ولم تقتصر عمليات الضبط والمراقبة عند هذا الحد، فتصدت الحكومة إلى الوابور التابع للأستانة المدعو "طليعة الهمايوني". ورفضت أن يقوم طاقم الوابور الراسي بميناء الإسكندرية، من شراء الجواري اللازمة بقيمة ٦٠٠ جنيه مجيدي. وأخبرت طاقم الوابور أن تجارة الرقيق ممنوعة. وطالبتهم بشراء بعض البن والسكر والحصر، بدلا من شراء الجواري، وذلك حتى لا يعود الوابور فارغا[١٨٢] . ومن ناحية أخرى، علمت الحكومة أن الشركة العزيزية التابعة للحكومة المصرية، تنقل عشرات الرقيق إلى الأستانة، فصدرت الأوامر للشركة بأن تمتنع عن تلك الأعمال والتي سوف تعرضهم للمحاكمة[١٨٣].

ومن ناحية أخرى، فرضت الحكومة رقابة صارمة على الوابورات والمراكب الحكومية التابعة لها. فقامت بالقبض على قبودان وابور الجيزة لاتهامه في شراء جارية سوداء، رغم قرارات منع بيع وشراء العبيد، وتحويل المذكور إلى المحاكمة[١٨٤]. كما ضبطت الحكومة "دهبيه" تابعة للحكومة المصرية، مشحونة بكثير من الرقيق بجهة خط الاستواء و فاشودة. وقد أحيل طاقمها ومدير فاشودة لعلمه بما تحمله تلك الدهبية من عبيد، إلى المجلس العسكري بحكمدارية السودان، وصدرت الأحكام عليهم ، وتنوعت ما بين السجن والطرد من الخدمة[١٨٥].

وصدرت الأوامر كذلك بتفتيش السفن والمراكب بالبحر الأحمر، والتي تقوم بنقل الحجاج إلى بلاد الحجاز. وذلك لفحص الخدم السودانيين والأحباش المرافقين للحجاج، للتأكد هل هؤلاء الرقيق ركبوا بالسفن بنوع التجارة أم للخدمة، وذلك ليتم عتقهم(١٨٦). ولأخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الحجاج من شراء وبيع وتهريب الرقيق. قررت الحكومة عدة إجراءات منها: تفتيش الحجاج ، ووضع البصاصين والجواسيس فيما بينهم، على ظهر تلك المراكب٠ وكذلك ضرورة حصول الحجاج وخدمهم على تذاكر مرور، والقبض على كل من ليس لديه تذكرة مرور من الخدم المرافقين للحجاج، وكذلك القبض على الحجاج أنفسهم٠ و تطبيق تلك الاجراءات يقع على الحجاج والعائلات التابعة للحكومة المصرية(١٨٧).

ولم تقتصر جهود الحكومة على تحرير العبيد القادمين مع الحجاج المصريين فقط. بل ذهبت الحكومة إلى تحرير العبيد القادمين مع الحجاج وبعض العائلات إلى السواحل المصرية من دول أخرى. حيث نزل الكثير من الحجاج وبعض العائلات مع خدمهم ببورسعيد وغيرها، انتظاراً لوابورات سفرهم. فصدرت أوامر الحكومة بتحرير العبيد المرافقين لهم، إذا كان هؤلاء يقومون بالإتجار في العبيد (١٨٨). وهكذا بذلت الحكومة جهود ضخمة في مراقبة سواحلها ومياهها الإقليمية وضبط السفن الحكومية وغير الحكومية التي تعمل بتجارة الرقيق.

وكما قامت الحكومة بمراقبة سواحلها لمنع تجارة الرقيق، قامت كذلك بمراقبة الطرق البرية التي تسلكها قوافل الرقيق القادمة من الجنوب ومن الغرب٠ وذلك بإنشاء وإقامة مراكز مراقبة برية على طول الطرق التي يمكن أن تسلكها تلك القوافل. واكتشفت الحكومة أن تجار العبيد يقومون بتهريب الرقيق وإدخاله إلى البلاد عن طريق بعض الطرق والمسالك الخفيه٠ ولذلك صدرت الأوامر العليا إلى مفتش عموم الأقاليم، بضرورة قطع وسد كافة الطرق والممرات القبلية والبحرية، في وجه تجار الرقيق والعمل علي ضبطهم(١٨٩).

وقد حددت الحكومة أربعة طرق رئيسية يستخدمها تجار الرقيق. الطريق الأول: هو طريق الواحات، والتي تعبر منه قوافل الرقيق القادمة من دارفور(١٩٠). والطريق الثاني: هو طريق مريوط، والتي تستخدمه قوافل الرقيق

القادمة من طرابلس. والطريق الثالث: هو طريق كرداسة، والرابع هو طريق الفيوم[١٩١]. ولإحكام السيطرة على تلك الطرق والممرات، أنشأت الحكومة على سبيل المثال: مركز مراقبة بالفيوم وتم بناء قشلاق أو مركز لإقامة عساكر المراقبة به، وقد تكلف بناء هذا المركز مبلغ ٧٠٠٠ قرش[١٩٢].

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة بنشر الجواسيس والبصاصين في الشوارع والطرقات ، للإيقاع بتجار العبيد وضبط ما معهم من سلع (رقيق)[١٩٣]. والزمت الحكومة البصاصين والجواسيس بالعمل في سرية تامة، وعدم التفوة بأي كلمة أو شيء عن المعلومات الإخبارية، والاخباريات أو العمليات التي يبحثوا عنها، لنجاح مساعيهم وجهودهم في ضبط تجار الرقيق[١٩٤]. وقد وصلت على سبيل المثال للحكومة المصرية، إخبارية أو معلومات من قنصل انجلترا المقيم في بني غازي ، تفيد بوصول قافلة محملة بالزنوج إلى سيوة ، وهي في طريقها إلى مصر لبيعها[١٩٥]. وقد صدرت الأوامر إلى مديرية أسيوط[١٩٦]. وإلى مديرية الجيزة بنشر الجواسيس للقبض عليها[١٩٧].

وقد نجحت الحكومة عن طريق جواسيسها من القبض على تلك القافلة، والمعروفة باسم "قافلة سيوة" وذلك على حدود مدينة جدة بعد أن حاولت القافلة الهرب بعد علمها باكتشاف أمرها. وقد تم ضبط حمولتها التي تبلغ ١٢٠ رأساً من العبيد ما بين شبان ونساء وأطفال، وقد اعتقت الحكومة تلك الحمولة. وقد أحاطت الحكومة قنصل انجلترا علما بشأن القافلة ، وما اتخذته الحكومة من إجراءات بشأن الرقيق الذي تم ضبطه وتحريره[١٩٨].

ولم تقتصر جهود الحكومة على مراقبة الطرق والشوارع فقط. بل قامت أيضاً بمراقبة الجمارك ومنع عمليات تهريب الرقيق من خلالها. فقامت بزيادة أعداد البصاصين بجمرك أسوان، لضبط الرقيق الوارد مع الجلابة من السودان. وقررت الحكومة تغريم المهربين للرقيق، بدفع قيمة الجمرك الطاق اثنين، وأن يُمنح البصاص أو الضابط ربع الطاق أي ٢٥% من القيمة الجمركية، وأن يُمنح أيضاً على كل رأس من الرقيق مكافأة تقدر بنحو ١٠٠ قرش، وذلك حتى لا يتمكن المهربين من التحايل على رشوة البصاصين بإطلاق سراحهم وعدم القبض عليهم. ولمزيد من إجراءات المراقبة، استعانت الحكومة ببصاصين غير

حكوميين، أي من الخارج، وذلك حتى لا يسهل على تجار الرقيق والمهربين معرفتهم وكشفهم. وخصصت لهؤلاء البصاصين راتباً شهرياً يقدر بنحو ١٠٠ قرش للفرد الواحد، كما عينت لكل بصاص عدد اثنين من عساكر الجهادية، لمرافقته في الجبال والطرق والممرات التي يبحثون فيها عن مهربي العبيد(١٩٩).

وهكذا بذلت الحكومة جهود ضخمة من أجل إلغاء تجارة الرقيق. وذلك من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تحد من تلك التجارة، وكذلك فرضت مراقبتها الصارمة على الطرق الساحلية والنهرية والبرية. وقد نجحت في ضبط الكثير من الرقيق المحمول على ظهر السفن والمراكب. وعلى ظهر القوافل البرية، أو مع الحجاج، وعملت على تحريرهم الفوري والعناية بشئونهم.

٣-الحكومة ومقاومة عمليات التحايل على بيع الرقيق:

كانت تجارة الرقيق تجارة رائجة وتدر على أصحابها الكثير من الأموال. ولذلك تحايل الكثير من غير التجار على الاشتغال بها و بيع الأحرار من الجواري والغلمان الصغار، وذلك لتحقيق مكاسب سريعة وفورية. ونشطت الحكومة في التصدي للمحتالين، مما أضاف عبئا جديداً على عاتقها مع عبء مراقبة الجلابة والنخاسين وضبطهم.

فقامت الحكومة على سبيل المثال: بالتحري عن عملية الاحتيال التي تعرضت لها النخاسة "عدوية"، والتي قامت بشراء جارية قادمة من الأستانة من شخصين، يدعى أحدهما عثمان نورى والآخر يدعى لاز حسن. وقد تبين أن الجارية حرة وأنهما قاما بتزوير السند والشهادة الخاصة بها و باعاها على أنها جارية(٢٠٠). وقد هرب أحدهما إلى الأستانة وتم القبض على الآخر وهو المدعو "عثمان نورى"، وتقديمه للمحاكمة أمام المجلس العسكري، على جريمته ببيع أحرار(٢٠١). كما قام "اسماعيل" النخاس ببيع جاريتين تدعى الأول "جنينة" والثانية "كلفدان"، إلى طاهر أفندي وأمينة هانم، وقد تبين للمشتريين بأن الجاريتين مسلمتان وأنهما أحرار، وأن النخاس قد قام بتزوير السندات الخاصة بهما. وقد طالبت الحكومة بضرورة القبض على كافة هؤلاء المحتالين الذين يقومون ببيع الحرائر من المسلمات(٢٠٢).

ولم يقتصر الأمر على التحايل على بيع الجواري فقط. بل قام المحتالون

ببيع بعض الأطفال صغار السن. فقد تم القبض على الحاج "على أغا القونية لي" والحاج "سيد أغا الرعونجي"، لبيعهما الطفل الحر المسلم المدعو أحمد، بنوع الغش والتزوير والخداع[٢٠٣]. وكذلك احتال بعض العساكر السودانية المقيمين بمحافظة مصر، على طفلين صغيرين بنوع الإغراء (الفرجة)، يبلغ أحدهما ١٢ عاماً، والثاني ١٣ عاماً. وقد تم بيعهما لبعض العربان وقبض ثمنهما. وقد نجحت الحكومة في تحرير الطفلين ومنحهم تذاكر الحرية، والقبض على العساكر السودانية وتقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية[٢٠٤].

ولم يقتصر المحتالون على العساكر السودانيين فقط. بل قام بعض العربان بالتحايل على بعض السودانيين من زوار المولد الأحمدي بطنطا، والمرور بهم من القنال و خداعهم وبيعهم هناك إلى بعض العربان . وقد صدرت الأوامر الحكومية إلى محافظة بورسعيد والقنال والغربية، بضرورة مراقبة تلك الجهات والقبض على المحالتين لمحاكمتهم[٢٠٥]. ومن طرائف حيل المحتالين: أن بعض البرابرة الأحرار، قاموا ببيع أحدهم دون أن يدرى، وقبضوا ثمنه وتم تقسيمه فيما بينهم. وقد تم القبض على هؤلاء المحتالين وحكم عليهم بالنفي خارج البلاد. كما تم الحكم بالسجن لمدة ٤٥ يوماً على يونس الطحاوي، الذي اشترى هذا البربري، رغم قرارات منع بيع وشراء الرقيق[٢٠٦].

ومن ناحية أخرى، نجحت الحكومة في القبض على تشكيل عصابي يتكون من شبكة من اليونانيين، المقيمين بمنطقة بير شمس التابعة لمديرية المنوفية٠وقد دأبت تلك العصابة على خطف ضحاياها من النساء عن طريق الاحتيال، وبيعهن جواري. وقد نجحت الحكومة في القبض على التشكيل كله بداية من الخاطفين ونهاية إلى التجار والمتسببين في تجارة الرقيق[٢٠٧]. وقد قامت العصابة على سبيل المثال: بالاحتيال على امرأة مسيحية تدعى "فريدة بنت إلياس"، كانت قد خرجت ذات يوم للفرجة ومشاهدة وابور البحر المالح هي وصديقتين لها. وقد ركبا الثلاثة مع الريس "حسين على" في مركبه، لمشاهدة وابور البحر. فقام بحبسهن داخل المركب وباعها إلى على الصعيدي الياسرجي– النخاس–، الذي قام ببيعها زورا وبهتانا إلى أحد أهالي الحامول

بالمنوفية، بمبلغ ٧٠ ليرة، وقد نجحت الحكومة في عتق المرأة، والقبض على تلك الشبكة الإجرامية من اليونانيين وكافة المعاونين لهم من القواربية وغيرهم(٢٠٨).

ومن ناحية أخرى، ورغم قرارات منع وتحريم تجارة الرقيق، إلا أن بعض التجار كانوا يحتالون على جلب الرقيق وشرائه وبيعه. حيث دأب بعض المحتالون من التجار إلى الذهاب إلى فاشودة، تحت ستار أو بحجة شراء ريش النعام. ولكنهم في الحقيقة كانوا يقومون بالإتجار في الرقيق تحت ستار تجارة ريش النعام. فقررت الحكومة مصادرة كافة بضائعهم سواء كان رقيق مهرب أو ريش نعام عقابا لهم، هذا بخلاف تقديمهم للمحاكمة(٢٠٩).

وهكذا تعددت جرائم الاحتيال على بيع الرقيق، لتحقيق مكاسب سريعة وفورية ، كما تنوع المحتالين ما بين أفراد عاديين، ومراكبية وعساكر سودانية وعربان وغيرهم، وقد تصدت الحكومة لكل جرائم الاحتيال المحلي على الأحرار.

٤- الحكومة والقبض على تجار الرقيق:

رغم أن الحكومة أصدرت قراراتها بإلغاء وتحريم تجارة الرقيق. إلا أن ذلك لم يمنع تجار الرقيق من التحايل والاشتغال بهذه التجارة المحرمة. فلجأت الحكومة إلى سن التشريعات والقوانين للحد من نشاط النخاسة ومنع تلك التجارة. فقررت الحكومة الاستيلاء على كافة محلات بيع الرقيق سواء في مصر أو الإسكندرية أو في غيرها من الجهات٠ وتقديم تجار الرقيق المخالفين لقرارات الحكومة إلى المحاكمة العسكرية، وتحرير ما بأيديهم من عبيد. كما حرمت على التجار الإنجليز العمل بتلك التجارة، وقررت القبض على كافة تجار الرقيق من الإنجليز وتحرير ما بأيديهم من عبيد، وإخطار القنصلية الإنجليزية بجرائمهم(٢١٠).

وللحد من نشاط هؤلاء التجار بصفة عامة وتضيق الخناق عليهم٠ قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات أو خطوات منها: تحديد إقامتهم، وعدم مغادرتهم لمساكنهم ومراقبتهم٠ كما ألزمت تجار الرقيق بالحضور يومياً إلى مقر الضبطيات –مراكز الشرطة– التابعين لها، للتأكد من عدم مغادرتهم البلاد

والعمل بتلك التجارة[٢١١]. ثم توجت الحكومة إجراءاتها بإصدار أوامرها بالقبض على كافة تجار الرقيق المخالفين لقرار منع تجارة الرقيق، سواء في مصر أو السودان[٢١٢].

ولردع تجار الرقيق، أصدرت الحكومة القوانين التي تحدد أنواع العقوبات المختلفة المفروضة عليهم. فقررت معاقبة تجار الرقيق السوداني والحبشي، بالجزاء والعقاب المقرر على القتلة واللصوص، وهي عقوبة السجن بالليمان بالإسكندرية والنفي خارج البلاد. كما حددت العقوبات المفروضة على تجار الرقيق الأبيض والذي تنتهى تجارته بعام ١٨٨٤م، بالسجن بالأشغال الشاقة مدة تتراوح ما بين خمسة شهور إلى خمس سنوات[٢١٣]. وللقضاء على تجارة الرقيق بكافة أنواعه، أصدرت الحكومة قرار يعاقب المشترى بالعقوبة ذاتها المفروضة على التجار[٢١٤].

ونشطت الحكومة في تتبع تجار الرقيق والقبض عليهم. فنجحت علي سبيل المثال، في القبض على النخاس المدعو "حسن محمد" وكذلك التاجر "خليل خير الله"، متلبسان بجاريتين وثلاثة عبيد، وقد حكم عليهما بالسجن بالقلعة السعيدية[٢١٥]. كما حكمت على النخاس المدعو "سليمان البعباع" ، بالسجن لمدة ثلاثة شهور، للإتجار في الرقيق السوداني[٢١٦].

كما حكمت على النخاس "أحمد على" وكذلك "محمد محمود"، وهما من أهالي "دراو" التابعة لمديرية أسوان، بالسجن لمدة شهر بالطوبخانة مع الأشغال الشاقة وذلك للإتجار في الرقيق[٢١٧].

ومن ناحية أخرى، غلظت الحكومة العقوبات المفروضة على كافة المتجرين في العتقاء من الأرقاء. فحكمت على ثلاثة من التجار، قاموا ببيع ثلاثة أنفار سودانيين عتقاء، إلى جورج الشامي، الذي قام بنقلهم خارج القطر المصري. فحكمت على بعضهم بالسجن بالليمان، والبعض بالسجن بالطوبخانة لمدة خمس سنوات، كما حكمت على المشترى الشامي بالسجن بالليمان مدة ستة شهور. والعجيب أن الحكومة حكمت على الأرقاء العتقاء الثلاثة بالسجن لمدة ستة شهور، وذلك لعدم اعتراضهم على بيعهم وهم أحرار، ولأن البيع تم

برضاهم. كما عاقبت الحكومة أصحاب المراكب أو القواربية الذين نقلوا الأرقاء بمراكبهم لبيروت، بالسجن لمدة ثلاثة شهور لمشاركتهم في تلك التجارة الممنوعة(٢١٨).

والجدير بالذكر: أن الحكومة قد أحالت كافة قضايا الإتجار في الرقيق، سواء في مصر أو الإسكندرية أو غيرها إلى المجالس العسكرية، لسرعة البت والحكم فيها(٢١٩).

وهكذا لجأت الحكومة من أجل القضاء على تجارة الرقيق، إلى الحد من نشاط التجار بالاستيلاء على محلات تجارتهم، ومصادرة كل ما لديهم، وفرض الرقابة الصارمة عليهم بتحديد إقامتهم وعدم مغادرتهم البلاد. كما فرضت العقوبات بالسجن، وغلظت العقوبات علي المتجرين في الأحرار أو العتقاء الأحرار. كما عاقبت كافة المتعاملين أو المتعاونين أو المشاركين بأي صورة من الصور في تجارة الرقيق.

٥- إنشاء مصلحة (قلم) عتق الرقيق:

توجت الحكومة إجراءاتها في مكافحة تجارة الرقيق بإنشاء قلم عتق الرقيق. وكانت حكومة الخديو إسماعيل قد عقدت مع الحكومة الإنجليزية في ٤ أغسطس ١٨٧٧م ، معاهدة لمنع تجارة الرقيق الأسود والأبيض(٢٢٠). وقد عقد تلك المعاهدة نيابة عن الحكومة الإنجليزية مسيو" فيفيان" القنصل العام بمصر. وقد نصت تلك المعاهدة في بعض بنودها على إنشاء قلم مخصوص بمحافظة مصر والإسكندرية، وذلك للنظر في كافة ما يتعلق بالرقيق(٢٢١). وكذلك إنشاء قلم في الوجه البحري، وآخر لأقاليم الوجه القبلي(٢٢٢).

فأنشأت الحكومة قلم في طنطا التابعة لمديرية الغربية، وقد عرف هذا القلم باسم "قلم الغربية" ليتولى الإشراف على كل ما يتعلق بالرقيق الواقع بالوجه البحري(٢٢٣). وأنشأت لأقاليم الوجه القبلي قلم في المنيا(٢٢٤). ولكن الحكومة رأت نقل قلم مديرية المنيا إلى مديرية أسيوط، والتي كان يوجد بها أهم وأكبر أسواق النخاسة في مصر(٢٢٥). وقد عهدت الحكومة إلى مفتش عموم الأقاليم بالإشراف الكامل على عمل تلك الأقلام(٢٢٦).

وقامت الحكومة بنشر صورة تلك المعاهدة للعمل بما جاء فيها إلى كافة

الجهات الحكومية، سواء مديريات الوجه البحري أو القبلي الست عشرة مديرية. وكذلك إلي محافظات مصر الثمان، وقد بلغ عدد نسخ المعاهدة المرسلة إلى تلك الجهات حوالى ٤٨٨ نسخة[٢٢٧]. كما أرسلت إلى نظارة الحقانية النسخ اللازمة للعمل بها في كافة المجالس القضائية[٢٢٨]. كما أرسلت الحكومة إلى حكمدارية السودان والجهات التابعة لها، عشرة نسخ من صور تلك المعاهدة، لإبطال وتحريم تجارة الرقيق[٢٢٩].

واختص قلم عتق الرقيق بضبط وتحرير كل واقعة تتعلق بالرقيق السوداني والحبشي في البلاد. وكذلك الأشخاص الذين يتجرون فيه رغم قرارات المنع والتحريم. مع قيام القلم بتحرير ومنح أوراق وشهادات الحرية للرقيق. ومن ناحية أخرى، نظمت الحكومة إدارة عمل القلم أو المصلحة فخصصت لكل مصلحة كاتب ودفتر أو سجل، لتسجيل كافة تفاصيل الوقائع الخاصة بالرقيق مثل: بيان عمرهم ونوعهم (ذكور – إناث)، وتاريخ عتقهم، ومدة اقامتهم بمصر، وكيفية معيشتهم بعد تحريرهم. كما يوضح هذا السجل، هل هؤلاء الرقيق تقدموا بأنفسهم بطلبات للعتق، أم تم عتقهم بعد ضبطهم مع تجار الرقيق٠ مع بيان نوع الديانة التي يدين بها هؤلاء، وهل هم باقين عليها أم قاموا بتغير ديانتهم وما أسباب ذلك، وغيرها من المسائل[٢٣٠]. كما اختص القلم بالنظر في كافة شكاوى الرقيق بعد عتقهم[٢٣١].

وقامت الحكومة أيضاً بطباعة شهادات خاصة تسمى "شهادة عتق الرقيق"، وكذلك قامت بصناعة أربعة أختام للأقلام الأربعة، وذلك بنقش خاص عليها، بعرف باسم "قلم عتق الرقيق" وقد بلغ ثمن صناعة الختم الواحد بمصلحة الضربخانة مبلغ ٧٠ قرشاً، بمجموع ٣٢٠ قرشاً للأختام الأربعة. وذلك للختم بها على شهادات العتق التي تمنح لمن يتم عتقهم[٢٣٢].

وكان كل قلم يتكون من رئيس للقلم وكاتب، وكانت تلك الأقلام تتبع نظارة الداخلية[٢٣٣]. وكانت التعينات في تلك الأقلام أو المصلحة، قاصرة على أبناء العرب أو المصريين. فتم على سبيل المثال: تعيين أحمد شكري أفندي بوظيفة مأمور القلم بالإسكندرية[٢٣٤]٠ وتعيين محمد أفندي كاتبا لقلم عتق الرقيق بالغربية وهكذا[٢٣٥].

والواقع أن تلك الأقلام لم تأتي بكامل الفائدة المرجوة من إنشائها في منع تجارة الرقيق. فنظراً للتساهل الذي وقع من وكيل مديرية أسيوط ومأمور قلم منع الرقيق بها، مما أدى إلى هروب بعض القوافل من أسيوط دون أن يتم ضبطها. قررت الحكومة محاسبة موظفيها ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري، كما قامت بعزلهم وإلغاء هذه الأقلام الأربعة. وعهدت بمهمة الإشراف على منع تجارة الرقيق عام ١٨٨٠م إلى الفرق العسكرية من ضباط الجيش. وقامت بتعيين ضابط أوروبي يدعى الكونت "سيالة" رئيساً لها، مع تنسيقه التام في عملياته مع نظارة الداخلية والجهادية(٢٣٦).

وقامت الحكومة بتوفير ما يلزم للكونت "سيالة" من عساكر الجهادية، والراغبين في مثل هذا العمل من المتطوعين، لمطاردة تجار الرقيق في الوديان والشعاب، وذلك ضمانا لحسن تعاون تلك الفرق العسكرية وغيرهم مع "سيالة" ، وبالتالي النجاح في الحد من تلك التجارة، والقبض على النخاسين وغيرهم ممن خالفوا أوامر الحكومة بمنع النخاسة(٢٣٧). كما قامت الحكومة بتعيين مترجم يدعى "ديمترى"، وذلك للتواصل بين الكونت سيالة في مصر وأفلام منع الرقيق بحكمدارية شرق السودان وغيرها(٢٣٨). كما وفرت الجمال اللازمة لتنقل رجال تلك الفرقة عبر السهول والوديان لمطاردة تجار الرقيق(٢٣٩). كما وفرت لرجالها الملابس اللازمة لهم(٢٤٠). ومن ناحية أخري، شجعت رجال المصلحة بالمكافآت المالية لزيادة الاجتهاد في القبض على تجار الرقيق(٢٤١). والواقع أن مصلحة منع تجارة الرقيق ظلت على تلك الحال من إدارتها، حتى طلبت الداخلية عام ١٨٨٥م، إحالة المصلحة إلى "الجندرمة" والبوليس(٢٤٢).

والجدير بالذكر: أن سلطات الاحتلال البريطاني في مصر قامت بجلنزة إدارة المصلحة وخاصة في الوظائف الكبرى. فقامت بتعيين المدعو "ماك موردو باشا" مديراً للمصلحة(٢٤٣). كما اقترحت تعيين مساعدا للمدير، واشترطت واشترطت أن يكون أحد الأوروبيين الإنجليز(٢٤٤). و قامت بتعيين مستر "كوب" وكيلا للمصلحة(٢٤٥). كما جاء مستر "رافنسكروفت" وكيلا للمصلحة(٢٤٦). وجاء أيضاً كذلك مستر "جيست" وكيلا للمصلحة(٢٤٧).

وفي وظيفة التفتيش على القوافل التي تحمل الرقيق٠ جاء تعيين الكثير من المفتشين الإنجليز. فتم تعيين المدعو "نورمن ويلكسون"، في وظيفة باشا مفتش

للمصلحة[٢٤٨]. كما قامت بتعيين "هلام"[٢٤٩]، والمدعو "جوريج"[٢٥٠]، كما قامت قامت بتعيين "أنديري"، مفتشا بذات المصلحة[٢٥١]. وهكذا سيطرت سلطات الاحتلال على كافة وظائف المصلحة وخاصة الكبرى منها.

والجدير بالذكر أيضاً: أن مصلحة منع تجارة الرقيق تغير أسمها عام ١٩٠٥م، إلى أسم "جمعية منع تجارة الرقيق الأبيض"، وهكذا تغير أسم الجمعية وهدفها من منع بيع وشراء العبيد، إلى هدف جديد ألا وهو منع الإتجار في النساء والدعارة [٢٥٢] . وقد أنشأت جمعية الرقيق الأبيض فروعاً لها في مصر والإسكندرية[٢٥٣]. وكانت الحكومة تقدم إعانة مالية لتلك الجمعية تقدر بنحو ١٠٠ جنية لكل فرع من فروعها سنويا[٢٥٤]. وقد دُعيت الحكومة المصرية عام ١٩١٠م، لحضور المؤتمر الدولي الرابع لمنع تجارة الرقيق الأبيض "الاتجار في النساء"، بمدينة مدريد بإسبانيا[٢٥٥].

وفي عام ١٩٢١م تم تغير أسم جمعية منع تجارة الرقيق الأبيض إلى أسم "الجمعية الدولية لحماية المرأة[٢٥٦]. وهو الاسم المتداول دوليا حتى الآن. وهكذا فإن التاريخ الحقيقي لانتهاء تجارة الرقيق في مصر هو عام ١٩٠٥م، وهو تاريخ تغير اسم المصلحة إلى اسم جمعية منع تجارة الرقيق الأبيض وهي خاصة بالمرأة أو النساء.

الخاتمة

–خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

–أن تجارة الرقيق أو العبيد كانت منتشرة في مصر في تلك الفترة. وكان لتجار الرقيق طائفة خاصة بهم تعرف باسم "طائفة الأسيرجية"، أو الأسرى أي العبيد. وأن الحكومة قد نجحت في تنظيم إدارتها، وتنظيم الطوائف المتعلقة بها. وأن أسواق جلب وبيع الرقيق كانت منتشرة في مصر والجهات التابعة لها. وأن الرقيق السوداني والحبشي كان أهم أنواع الرقيق الوارد إلى مصر.

–اثبتت الدراسة: أن الضرائب الحكومية المفروضة على تجار الرقيق والرسوم الجمركية التي تحصل عليها الحكومة علي الرقيق الوارد عبر جماركها، وكذلك الرسوم المفروضة على النخاسين من طائفة الأسيرجية، والدلالين، وكذلك العوائد المفروضة على بعض الجهات السودانية في صورة

رقيق، كل ذلك كان يمثل جزءً من مصادر الدخل للحكومة المصرية إلى عهد سعيد باشا.

-أكدت الدراسة : أن تجارة الرقيق كانت تجارة رائجة وحققت لأصحابها أرباح ضخمة وفورية. وأنها لم تكن قاصرة على النخاسين الرجال فقط. بل كان هناك نخاسات من النساء. وقد عمل بهذه التجارة الكثير من المحتالين من القناصل والعربان وبعض العساكر السودانية، وكثير من رجال العصابات. وأن الحكومة عملت على حل الكثير من مشاكل تجار الرقيق، في الفترة التي كان مصرح فيها بالتجارة.

-أثبتت الدراسة: أن الحكومة المصرية كانت تمتلك الألاف من الرقيق الأسود، فيما عرف باسم "الرقيق الحكومي" وذلك لاستخدامهم في مجال الجيش والمصانع المختلفة، وكذلك الزراعة والإسطبلات الخاصة بحيواناتها والمدارس، وفي السفريات وغير ذلك من المصالح الإدارية للحكومة.

-أكدت الدراسة: أن الحكومة قد اهتمت برعاية الرقيق الحكومي وغيره. فوفرت وسائل النقل المناسبة لنقلهم من أسواق السودان إلى مصر، بما يحفظ حياتهم. كما وفرت الرعاية الصحية لهم، وكذلك وفرت الملابس والكساوي والمفروشات، والطعام اللازم لهم. كما وفرت المساكن المتنوعة للعبيد ما بين مساكن للذكور ومساكن للإناث وأخرى للمتزوجين٠ وأن الحكومة عينت إدارة خاصة للإشراف على شئون الرقيق، وعلى رأسها ناظراً للرقيق الذكور وأخر للإشراف على شئون الجواري الإناث.

-أثبتت الدراسة أيضاً: مدى حرص الحكومة على زواج العبيد والجواري، وتوطينهم خاصة في المناطق الزراعية، ومنح الجواري الأموال والمرتبات والأطيان، التي تساعد على ترغيب وسرعة الزواج بهن. كما حمت العلاقة الزوجية للرقيق. وعملت علي إيجاد أسر ومجتمعات تدين بولائها للحكومة.

-أثبتت الدراسة كذلك: تعدد بعض حالات هروب العبيد الحكومي من الجيش و الإسطبلات وغير ذلك، لعدم تحمل مشاق الجندية والعمل. كما تعددت حالات هروب الجواري، وحرص الحكومة على ضبطهن لانحرافهن

لأعمال الرزيلة والدعارة. وأن الجواري الروميات الهاربات لجأن لحماية قناصل الدول الأجنبية.

–أثبتت الدراسة أيضاً: أن حكومة محمد على لم تستحب للطلبات والنداءات، التي وجهت إليها من بعض الجمعيات وقناصل الدول، لإلغاء وتحرير الرقيق. وأن محمد على سمح لقناصل الدول الأجنبية، وخاصة انجلترا وفرنسا، بشراء الرقيق الأوروبي (الرومي) فقط، المملوك لدى الأهالي أو الأفراد من المسيحيين واليهود والأرمن، وكذلك بشراء العبيد المملوكين لدى الكنائس المصرية، وتحريرهم بعد دفع ثمنهم على يد القناصل٠ في الوقت الذي رفض فيه السماح لهم بشراء الرقيق المسلم منهم. وأثبتت أيضاً أن اهتمام الأوروبيين بالرقيق انحصر في شراء الرقيق الأوروبي الأبيض فقط، دون الاهتمام بشراء الرقيق الأسود المنتشر في البلاد.

–اثبتت الدراسة: أن حكومة سعيد باشا يرجع اليها الفضل في إلغاء طائفة الأسيرجية (العبيد) وإلغاء تجارة الرقيق في البلاد، وإليه يرجع تحرير كافة أرقاء الحكومة. وأن الخديو إسماعيل حرر في أوائل حكمة للبلاد ١٨٦٣م، أخر خمسة أرقاء مملوكين للحكومة.

–أثبتت الدراسة: أن حكومة سعيد باشا، وحكومة الخديو إسماعيل، قد خطت الخطوات الأولى والأخيرة نحو تحرير الرقيق المملوك للعائلات أو الأهالي والأفراد. وأن الخديو إسماعيل اعطى المثل الأعلى في تحرير وعتق كافة أرقائه من العبيد والجواري. وأن الحكومة قد استجابت لكافة طلبات الرقيق بعتقهم. وحمت العتقاء من الاعتداء على حريتهم بعد عتقهم بالتشريعات والقوانين.

–أكدت الدراسة كذلك: أن الحكومة اهتمت برعاية العتقاء بعد عتقهم. وذلك بتوفير فرص العمل لهم، ومنحهم المرتبات والمعاشات، والأطيان التي يعيشون منها. كما حرصت على تربية الرقيق الحر صغير السن، عند بعض الأمناء من بعض العائلات، ووفرت لهم فرص الدخول إلى المدارس الحكومية للتعليم والتربية. كما وفرت للراغبين من العتقاء كل سبل العودة إلى أوطانهم.

–أثبتت الدراسة: أن حكومة الخديو إسماعيل ذهبت لتجفيف منابع الرقق

في أفريقيا، ببث الجواسيس والبصاصين في كافة الجهات، ونجحت في تحديد أماكن تجار الرقيق و أسواقهم، وضبطت الكثير من قوافل الرقيق الموجودة في دارفور، وكردفان، وسنار، وفازوغلى وغيرها من الجهات والأقاليم السودانية، وقامت بتحريرهم.

-أثبتت الدراسة أيضاً: أن الحكومة قد بذلت جهودا ضخمة في مراقبة سواحلها البحرية وحدودها البرية. فحرمت على كافة السفن التابعة للحكومة في البحر الأحمر العمل في نقل وتجارة الرقيق . فضبطت وعاقبت وطردت من الخدمة كافة المخالفين لقرارات منع تجارة الرقيق. وأمرت كذلك بتفتيش كافة السفن الإنجليزية وغيرها. ونجحت في ضبط الكثير من وابورات -سفن- الأستانة والنمسا، وكذلك الوابورات التي تحمل الحجاج، وقامت بتحرير ما عليها من رقيق. وقامت بإغلاق ومراقبة كافة الطرق البرية بإقامة مراكز مراقبة برية، ونشر الجواسيس في كل مكان. ونجحت في ضبط الكثير من القوافل البرية التي تحمل الرقيق، وقامت بتحريرهم ومنحهم شهادات حريتهم.

-أكدت الدراسة: أن تجار الرقيق والمحتالين على تجارته، قد خالفوا كل القرارات والتشريعات التي أصدرتها الحكومة بمنع تجارة الرقيق. ولذلك قامت الحكومة بالاستيلاء على محلاتهم وتحديد إقامتهم تحت أعين الشرطة٠ كما قبضت على المخالفين وغلظت العقوبات عليهم بالسجن ، كما عاقبت كافة المشترين والمتعاونين في تلك التجارة. وأحالت الجميع إلى المجالس العسكرية لمحاكمتهم.

-أثبتت الدراسة أيضاً: أن الحكومة أنشأت إدارة مخصصة للإشراف على عتق الرقيق، عرفت باسم "مصلحة عتق الرقيق"، والتي ظلت تقوم بعملها إلى عام ١٩٠٥م، حيث تغير أسمها وهدفها إلى أسم "جمعية منع تجارة الرقيق الأبيض"، وذلك لمكافحة الإتجار في الدعارة من خلال النساء. ثم تغير أسم الجمعية في عام ١٩٢١م، إلى الأسم المعروف حاليا إلا وهو "الجمعية الدولية لحماية المرأة".

الهوامش

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلي المجالس و الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦/١/١، أمر كريم إلى مديرية المنيا و بني مزار، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ– ٢١ يوليو ١٨٥٦م، ص١٩٦.

(٢) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم مسلسل رقم س/٣٠/٢١/١، إفادة واردة من مفتش الوجه القبلي إلى المعية، بتاريخ ٧ صفر ١٢٧١هـ– ٣٠ أكتوبر ١٨٥٤م، ص٧.

(٣) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٤٣/١، صورة خطاب من محمد سليم، إلى كاتب ديوان خديوي، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٧١هـ– ١٠ ديسمبر ١٨٥٤م، ص١٦١.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٥٩، وثيقة رقم ٤٣٥، قرار صادر من المجلس العالي إلى مأمور الديوان الخديوي، بتاريخ ١١ محرم ١٢٤٧هـ– ٢٢ يونيو ١٨٣١م، ص٢٣٧.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر المعية السنية إلى الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٦/٢/١، وثيقة رقم ٧١٧، خطاب صادر المعية إلى ديوان المالية، بتاريخ ٨ رجب ١٢٦٨هـ– ٢٨ إبريل ١٨٥٢م، ص٠٧٤

(٦) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٣/٨/١، وثيقة رقم ٧٤، جواب صادر إلى مديرية قنا و اسنا، بتاريخ ٣جماد ثان ١٢٧٠هـ–٣ مارس ١٨٥٤م، ص٤٨ ٠

(٧) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات (تركي)، محفظة رقم ٣، وثيقة رقم ٥١، أمر من الجناب العالي إلى محافظ جدة، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٤٩هـ– ٣٠ مارس ١٨٣٤م، ص١٥.

(٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٨١، بتاريخ ٥ شوال ١٢٩١هـ– ١٤ نوفمبر ١٨٧٤م.

(٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٧٢، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٩١هـ– ٢٥ أغسطس ١٨٧٤م.

(١٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٥/٩/١، وثيقة رقم ١٠، جواب من مهردار خديو إلى نظارة الحقانية، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٩٥هـ– ١٧ أكتوبر ١٨٧٨م، ص٤٢.

(١١) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٦/٣/١، وثيقة رقم ٨،جواب صادر المعية إلى حكمدارية هرر وملحقاتها، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٢هـ– ١١ نوفمبر ١٨٧٥م، ص٣٣.

(١٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/١/٩/٢٠، وثيقة رقم ١٠٢، جواب بختم مهردار إلى وكيل وإبورات البوستة بالسويس، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٠هـ- ٢٢ مارس ١٨٧٣م، ص٢١.

(١٣) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٤٣/١، وثيقة رقم ١٦، خطاب من محمد سليم إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٧١هـ- ١٥ ديسمبر ١٨٥٤م، ص٢٥.

(١٤) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا (بنمر العرض حالات) إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١/٧/١٤، وثيقة رقم ٨، جواب من المعية إلى حكمدارية السودان، بتاريخ ١٥ جماد آخر ١٢٩٢هـ- ١٩ يوليو ١٨٧٥م، ص٧٥.

(١٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/١٠، جواب بختم سعادة المستشار إلى المعية، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩١هـ- ٥ مارس ١٨٧٤م، ص٤٤.

(١٦) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٨، وثيقة رقم ٣٧٤، صورة خطاب من الجناب العالي إلى ناظر الأنوال بدمنهور، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ- ٦ يونيو ١٨٢٤م، ص٦٨.

(١٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٨/٤٤، جواب من خير الدين إلى خازن الخديوي، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٢هـ- ٢٢ أغسطس ١٨٥٦م، ص١٢١.

(١٨) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٢١/٣٧، خطاب وارد من محافظ مصر إلى المعية، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٧٢هـ- ٥ أغسطس ١٨٥٦م، ص٢٦.

(١٩) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/١/١٠/٥، وثيقة رقم ٧٧ ، جواب بختم مهردار خديو إلى ناظر الدائرة السنية، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨١هـ- ٢٥ ديسمبر ١٨٦٤م، ص١٢.

(٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٧٧، وثيقة رقم ٥٣، جواب من الديوان الخديوي إلى المجلس العالي، بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٤٧هـ- ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م، ص١٠٥٩.

(٢١) نفسه، ص١٠٦٠ .

(٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، سجل رقم ٧٥٩، وثيقة رقم ٤٣٥، جواب

من المجلس العالي إلى مأمور الديوان الخديوي، بتاريخ ١١ محرم ١٢٤٧هـ– ٢٢ يونيو ١٨٣١م، ص٢٣٧.

(٢٣) نفسه، سجل رقم ٧٧٧، وثيقة رقم ١٠٥٩، جواب من الديوان الخديوي إلى المجلس العالي، بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٤٧هـ– ٢٩ أكتوبر ١٨٣١م، ص١٠٥٩.

(٢٤) نفسه، سجل رقم ٧٥٩، وثيقة رقم ٤٣٥، جواب من المجلس إلى مأمور الديوان الخديوي، بتاريخ ١١ محرم ١٢٤٧هـ– ٢٢ يونيو ١٨٣١م، ص٢٣٧.

(٢٥) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، سجل رقم ٧١، وثيقة رقم ٤٤٧، جواب من الجناب العالي إلى مختار بك، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٥١هـ– ٢٥ مارس ١٨٣٦م، ص٢٣٩.

(٢٦) نفسه، وثيقة رقم ٢٢٩، جواب من الجناب العالي إلى مختار بك، بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٢٥١هـ– ٨ إبريل ١٨٣٦م، ص٢٣٩.

(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر المعية إلى الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٥/٢/١، وثيقة رقم ٦٦، جواب صادر من كتخدا باشا إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٦٨هـ– ١٩ مارس ١٨٥٢م، ص٢٩٥.

(٢٨) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، سجل رقم ١٠، وثيقة رقم ١٥٩، جواب من المعية إلى سر عسكر السودان، بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٣٧هـ– ٢٦ يناير ١٨٢٢م، ص٦٣.

(٢٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٥١، بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٩٣هـ– ٢ إبريل ١٨٧٦م.

(٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريرات والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٠/٢١/١، جواب وارد من مأمور الضبطية إلى المعية، بتاريخ ٨ صفر ١٢٧١هـ– ٣١ أكتوبر ١٨٥٤م، ص٣٩.

(٣١) نفسه، سجل رقم س/٣١/٢١/١، خطاب وارد من مأمور خارجية إلى كاتب ديوان خديوي، بتاريخ ١٣ ربيع ثان ١٢٧١هـ– ٣ يناير ١٨٥٥م، ص٢٦.

(٣٢) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٧/٨/١، وثيقة رقم ٦٢٧، جواب صادر من خير الدين إلى خازن الخديوي، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٧٢هـ– ٢٢ أغسطس ١٨٥٦م، ص١٢١.

(٣٣) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية، دفتر رقم ٤، وثيقة رقم ٢٠١، خطاب من المعية إلى نجيب أفندي، بتاريخ ٧ شوال ١٢٣٥هـ– ١٨ يونيو ١٨٢٠م، ص١٨٧.

(٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٤/٣/١، صادر المعية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ محرم

١٢٨٠هـ- ٥ يوليو ١٨٦٣م، ص٣٨.

(٣٥) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٩/١/١، أمر كريم إلى محافظة مصر، بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٨٦هـ- ٢٦ يونيو ١٨٦٩م، ص٢٣٢.

(٣٦) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريريات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٠/٢١/١، وثيقة رقم ٢٢٥، خطاب وارد من مفتش عموم الأقاليم إلى المعية، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٢٧١هـ- ١٥ يناير ١٨٥٥م، ص١٥.

(٣٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢/٣/١، وثيقة رقم ٥٢، جواب من وكيل المعية إلى محافظ السويس، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٧٠هـ- ٤ يونيو ١٨٥٤م، ص٧٦.

(٣٨) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٣٩، وثيقة رقم ٣٨١، أمر من الجناب العالي إلى حبيب أفندي، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٤٥هـ- ٢٤ يوليو ١٨٢٩م، ص١٣.

(٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤/٣/١، جواب من خزينة دار إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٧٢هـ- ٢٧ يوليو ١٨٥٦م، ص١١٢.

(٤٠) نفسه، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٥/٢/١، خطاب من الوكيل إلى بيت المال، بتاريخ ١٥ جماد آخر ١٢٦٨هـ- ٦ إبريل ١٨٥٢م، ص١١٦.

(٤١) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/٨/١، جواب من المعية إلى مدير الدقهلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٦٨هـ- ٩ مارس ١٨٥٢م، ص١١٤.

(٤٢) نفسه، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٧/٢/١، وثيقة رقم ٥٢٢، جواب من المعية إلى بيت المال ، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٦٩هـ- ٦ ديسمبر ١٨٥٢م، ص١٦.

(٤٣) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س ٢٨/٨/١، وثيقة رقم ٥٩، جواب من المعية إلى الجهادية، بتاريخ ٧ محرم ١٢٦٩هـ- ٢١ أكتوبر ١٨٥٢م، ص١٥.

(٤٤) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٢، وثيقة رقم ٥٥٧، أمر من الجناب العالي إلى أمين بيت المال، بتاريخ ٢٥ جماد آخر ١٢٦٨هـ- ١٦ إبريل ١٨٥٢م، ص١٤٨.

(٤٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٩/١، جواب بختم مهردار إلى الجهادية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٤هـ– ١٦ فبراير ١٨٧٧م، ص١٧.

(٤٦) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الجهادية، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٤هـ– ٢١ فبراير ١٨٧٧م، ص٣٧.

(٤٧) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/١، أمر كريم إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٧ محرم ١٢٧٠هـ– ١٠ أكتوبر ١٨٥٣م، ص١٥.

(٤٨) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي) ، دفتر رقم ٦٦، وثيقة رقم ١٦٣، أمر من الجناب العالي إلى حبيب أفندي، بتاريخ ٦ ربيع ثان ١٢٥١هـ– ١ أغسطس ١٨٣٥م، ص٣٢.

(٤٩)نفسه، دفتر رقم ١٠ ، وثيقة رقم ٣١٨، جواب من المعية إلى مأمور جرجا، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٣٧هـ– ١٥ يوليو ١٨٢٢م، ص١٠٣.

(٥٠) نفسه، وثيقة رقم ٣٤٠، أمر من المعية إلى سر عسكر السودان، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٣٧هـ– ٧ أغسطس ١٨٢٢م، ص١٢٤.

(٥١)دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ١٨، وثيقة رقم ٥٧٢، خطاب من المعية إلى البيك الكتخدا، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٤٠هـ– ٩ نوفمبر ١٨٢٤م، ص٨٣.

(٥٢) نفسه، دفتر رقم ١٠، وثيقة رقم ١٥٩، جواب من المعية إلى سر عسكر السودان، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٣٧هـ– ٢٥ فبراير ١٨٢٢م، ص٧٤.

(٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريرات والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٩/٢١/١، وثيقة رقم ٢٥٢، جواب من قومندان سر عسكر السودان إلى خازن الخديوي، بتاريخ غرة شعبان ١٢٧٣هـ– ٢٧ مارس ١٨٥٧م، ص٨.

(٥٤) نفسه، سجل رقم س/٣١/٢١/١، وثيقة رقم ٣٢٧، خطاب وارد من مفتش الوجه القبلي إلى المعية، بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٧١هـ–٢٨ نوفمبر ١٨٥٤م، ص١٧.

(٥٥)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٢/١/١، وثيقة رقم ٢٨، أمر كريم إلى مديرية أسيوط ، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٧٥هـ– ١٥ فبراير ١٨٥٩م، ص١٠١.

(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات،

سجل رقم س/٤/٣/١، جواب بختم مهردار إلى محافظ مصر، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٧٢هـ- ٥ أغسطس ١٨٥٦م، ص١٢٦.

(٥٧) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلى الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦/١٠/١، جواب من المعية إلى حكمدارية السودان، بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٢٧٩هـ- ٢٢ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٩.

(٥٨) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره، سجل رقم س/١٤/٧/١، أمر عالي صادر إلى حكمدارية هرر، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٢هـ- ١٤ نوفمبر ١٨٧٥م، ص٣٧.

(٥٩) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ١٠، وثيقة رقم ٣١٨، جواب من المعية إلى متصرف جرجا، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٣٧هـ- ١٥ يوليو ١٨٢٢م، ص٢١٣.

(٦٠) نفسه، وثيقة رقم ١٥٩، صورة قرار من المعية إلى سر عسكر السودان، بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٣٧هـ- ٢٦ يناير ١٨٢٢م، ص٥٩.

(٦١) نفسه، دفتر رقم ٢٥، وثيقة رقم ٥٥٦، صورة أمر من الجناب العالي إلى مأمور أسيوط، بتاريخ ٢٥ جماد ثان ١٢٤٢هـ- ٢٤ يناير ١٨٢٧م، ص٣٠٧.

(٦٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٢، دفتر رقم ٦٧، معية سنية (تركي)، صورة أمر من الجناب العالي إلى ناظر الجهادية، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٥١هـ- ١١ ديسمبر ١٨٣٥م.

(٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريريات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٩/٢١/١، جواب وارد من قومندان عسكر السوداني إلى المعية، بتاريخ غرة شعبان ١٢٧٣هـ- ٢٧ مارس ١٨٥٧م، ص٨.

(٦٤) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦/٣/١، جواب بختم مهردار خديو إلى حكمدارية هرر، بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٢هـ- ١٤ نوفمبر ١٨٧٥م، ص٣٧.

(٦٥) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٠/٢١/١، خطاب وارد من محافظ مصر إبراهيم أدهم إلى كاتب ديوان خديوي، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٧٣هـ- ٢٥ يوليو ١٨٥٧م، ص٢٢٦.

(٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي(تركي)، دفتر رقم ٧٥٥، وثيقة رقم ٢٨، خطاب من الديوان الخديوي إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٤٥هـ- ٢٢ يوليو ١٨٢٩م، ص٥.

(٦٧) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، سجل رقم ١٧، وثيقة رقم ٣٧٣، خطاب من الجناب العالي إلى ناظر الأرز برشيد، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ– ٦ يونيو ١٨٢٤م، ص٧٣.

(٦٨) نفسه، وثيقة رقم ٣٧٤، أمر من الجناب العالي إلى ناظر الأنوال بدمنهور، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ– ٦ يونيو ١٨٢٤م، ص٦٧.

(٦٩) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٣٦٥، خطاب من الجناب العالي إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٩ جماد آخر ١٢٣٧هـ– ٣ مارس ١٨٢٢م.

(٧٠) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ١٦٨، جواب من المعية السنية إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ– ٢٠ إبريل ١٨٢٢م، ص٢٠٣.

(٧١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر المعية إلى الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٥/٢/١، وثيقة رقم ١٣، جواب بختم مهردار خديو إلى ناظر الإسطبل بشبرا ، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٨هـ– ١١ ديسمبر ١٨٥١م، ص١١١.

(٧٢) نفسه، سجل رقم س/١٦/٢/١، وثيقة رقم ١٥٠، جواب بختم مهردار خديو إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٦٨هـ– ٢٨ مارس ١٨٥٢م، ص٨٣.

(٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢/٣/١، وثيقة رقم٣٥، جواب من المعية إلى محافظ العريش، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٧٠هـ– ١٧ مارس ١٨٥٤م، ص٢٢.

(٧٤) نفسه، وثيقة رقم ٧٤، جواب بختم مهردار خديو إلى مديرية قنا و اسنا، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٧٠هـ– ٣ مارس ١٨٥٤م، ص١٢.

(٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/٨/١، جواب من المعية إلى حكمدار السودان، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٦٨هـ– ١٧ نوفمبر ١٨٥١م، ص١٠٦.

(٧٦) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥/١/١، وثيقة رقم ٤٢، أمر كريم إلى الخزينة المصرية، بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٢٧٢هـ– ٢٢ نوفمبر ١٨٥٥م، ص٩١.

(٧٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم/٢/٣/١، وثيقة رقم ٣٢، جواب بختم مهردار خديو إلى محافظ السويس، بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٧٠هـ– ٣ فبراير ١٨٥٤م، ص٦٢.

(٧٨) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات،

سجل رقم س/٦/١/١، أمر كريم إلى الخزينة المالية، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٢هـ- ١٥ إبريل ١٨٥٦م، ص١٩.

(٧٩) نفسه، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل رقم س/١٥/٢/١، وثيقة رقم ١٣، جواب بختم مهر دار خديو إلى ناظر الإسطبل بشبرا ، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٨هـ- ١ ديسمبر ١٨٥١م، ص١١١.

(٨٠) نفسه، سجل رقم س/١٦/٢/١، وثيقة رقم ١٥٠، جواب بختم مهردار خديو إلى ديوان الجهادية، بتاريخ ٦ جماد ثان ١٢٦٨هـ- ٢٨ مارس ١٨٥٢م، ص٨٣.

(٨١) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية، سجل رقم ١٦ ، وثيقة رقم ١٥٤، أمر من الجناب العالي إلى متصرف جرجا، بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٣٩هـ- ٢٦ يناير ١٨٢٤م.

(٨٢) نفسه، دفتر رقم ٥٨، وثيقة رقم ٣٥٣، أمر من الجناب العالي إلى حسين أغا، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٤٩هـ- ٨ ديسمبر ١٨٣٣م، ص٣٠٣.

(٨٣) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية (تركي)، محفظة رقم ٤ ، وثيقة رقم ٥٩٣، أمر من الجناب العالي إلى ناظر المجلس العالي، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٩هـ- ٩ ديسمبر ١٨٣٣م.

(٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم إلى مديرية البحيرة، بتاريخ ٦ رجب ١٢٧٩هـ- ٢٨ ديسمبر ١٨٦٢م، ص١٠٧.

(٨٥) نفسه، أمر كريم إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٩ هـ- ٢٩ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٧.

(٨٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية، محفظة رقم ٤، دفتر رقم ٤٧ (معية تركي)، وثيقة رقم ٥٩٤، أمر عالي إلى ناظر المجلس العالي، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٩هـ- ٩ ديسمبر ١٨٣٣م.

(٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢١/١/١، أمر كريم إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٩هـ- ٢٩ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٧.

(٨٨) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، سجل رقم ١٥ ، وثيقة رقم ١٠٦، جواب من الجناب العالي إلى كتخدا بك، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٣٩هـ- ٥ إبريل ١٨٢٤م، ص١٤.

(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر العرض حالات من

الدواوين والمحافظات و المجالس، سجل رقم س/٩/٢٥/١، جواب وارد من ناظر الدائرة السنية إلى المعية، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٨١هـ– ٢٤ ديسمبر ١٨٦٤م، ص١٣.

(٩٠) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ١٥ ، وثيقة رقم ١٠٦، جواب من الجناب العالي إلى كتخدا بك ، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٣٩هـ– ٥ إبريل ١٨٢٤م، ص١٤.

(٩١) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات تركي، محفظة رقم ٣، دفتر رقم ٣ ذوات، وثيقة رقم ٥١، أمر من الجناب العالي إلى محافظ جدة ، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٤٩هـ– ٣٠ مارس ١٨٣٤م، ص٩.

(٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢٧/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ضبطية مصر، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٩٦هـ– ٣ يونيو ١٨٧٩م، ص٥٦.

(٩٣) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات (تركي)، محفظة رقم ٣، دفتر رقم ٣ ذوات ، وثيقة رقم ١، أمر من الجناب العالي إلى سليمان أفندي محافظ جدة، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٤٩هـ– ٣٠ مارس ١٨٣٤م.

(٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٢/١/١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٠هـ– ٦ يوليو ١٨٦٣م، ص١٣.

(٩٥) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٠/٢١/١، إفادة واردة من مفتش عام وجه قبلي إلى المعية، بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٧١هـ– ٢١ يناير ١٨٥٥م، ص٤١.

(٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، دفتر رقم ٧٣١، وثيقة رقم ٣٢٦، صورة خطاب من الديوان الخديوي إلى أمين المفاتيح، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٢هـ– ١٢ مارس ١٨٢٧م، ص٧.

(٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين الجفالك ، سجل رقم س/١٦/٢/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى المالية، بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٢٦٨هـ– ٢٣ سبتمبر ١٨٥٢م، ص٥٣.

(٩٨) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم المحافظات، سجل رقم س/٣٠/٢١/١، جواب وارد من مدير المدارس إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٧١هـ– ١٠ أكتوبر ١٨٥٤م، ص٢٤.

(٩٩) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣/٣/١، وثيقة

رقم ٤١، جواب بختم طلعت بك مهردار خديو إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٧١هـ- ١ ديسمبر ١٨٥٤م، ص٨١.

(١٠٠) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٠/٢١/١، وثيقة رقم ٩٦، جواب وارد من وكيل دائرة الهامي باشا إلى المعية، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٧١هـ- ٦ أكتوبر ١٨٥٤م، ص٨.

(١٠١) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٦٢، وثيقة رقم ٤٩، خطاب من المعية إلى شيخ الكلشنية، بتاريخ ١١ ربيع ثان ١٢٥٠هـ- ١٧ أغسطس ١٨٣٤م.

(١٠٢) نفسه، دفتر رقم ١٨، وثيقة رقم ٧٢، أمر من الجناب العالي إلى البيك الكتخدا، بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٤٠هـ- ٩ نوفمبر ١٨٢٤م، ص٦٧.

(١٠٣) نفسه، دفتر رقم ١٦، وثيقة رقم ١٤٨، أمر من الجناب العالي إلى محافظ قنا، بتاريخ ١٩ جماد آخر ١٢٣٩هـ- ٢٠ فبراير ١٨٢٤م.

(١٠٤) نفسه، دفتر رقم ١٠، وثيقة رقم ٢١٨، أمر عالي إلى سر عسكر كردفان، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٣٧هـ- ١٤ إبريل ١٨٢٢م، ص٤٠.

(١٠٥) نفسه، دفتر رقم ١٠، وثيقة رقم ٢٢٣، أمر إلى ناظر مصلحة أسوان و فرشوط، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٣٧هـ- ١٤ إبريل ١٨٢٢م، ص٤٢.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/١، أمر كريم صادر إلى مجلس صحة مصر المحروسة، بتاريخ ٨ رجب ١٢٧٠هـ- ٦ إبريل ١٨٥٤م، ص٩٧.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٩ ربيع ثان ١٢٧٣هـ- ٧ ديسمبر ١٨٥٦م، ص٥٢.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٨/١/١، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ غرة رجب ١٢٧٣هـ- ٢٥ فبراير ١٨٥٧م، ص٧٠.

(١٠٩) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢/٣/١، وثيقة رقم ٥٢، جواب من وكيل المعية إلى محافظ السويس، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٧٠هـ- ٤ يونيو ١٨٥٤م، ص٧٦.

(١١٠) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/١، أمر كريم إلى مفتش مجلس صحة المحروسة، بتاريخ ٨ رجب ١٢٧٠هـ- ٦ إبريل ١٨٥٤م، ص٩٧.

(١١١) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٤٧ ، وثيقة رقم ٥٩٣، أمر عالي إلى ناظر المجلس الملكي، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٤٩هـ– ٥ يناير ١٨٣٤م.

(١١٢) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، دفتر رقم ٧٢٩، وثيقة رقم ٩٦٠، خطاب من الديوان الخديوي إلى حنا الطويل، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٤١هـ– ٧ يوليو ١٨٢٦م، ص٧٨.

(١١٣) نفسه، وثيقة رقم ٤١٩، جواب من الديوان الخديوي إلى أمين أفندي ناظر المباني، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٤٦هـ– ٨ يونيو ١٨٣١م.

(١١٤) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ١٦٨، خطاب من المعية السنية إلى الكتخدا بك ، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ– ٢٠ إبريل ١٨٢٢م، ص٢٠٣.

(١١٥) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، دفتر رقم ٧٢٩، وثيقة رقم ٦٦٠، جواب من الديوان الخديوي إلى حنا الطويل ، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٤١هـ– ٧ يوليو ١٨٢٦م، ص٧٨.

(١١٦) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٣٦٥، أمر من الجناب العالي إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٣٧هـ– ٣ مارس ١٨٢٢م.

(١١٧) نفسه، وثيقة رقم ١٦٨، خطاب صادر من المعية السنية إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ– ٢٠ إبريل ١٨٢٢م، ص٢٠٣.

(١١٨) نفسه، وثيقة رقم ٧٩٢، أمر من الجناب العالي إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٣٣هـ– ٢٣ أكتوبر ١٨١٨م.

(١١٩) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٦٢، وثيقة رقم ٩٨، أمر من الجناب العالي إلى باقي بك، بتاريخ ٢١ ربيع ثان ١٢٥٠هـ– ٢٧ أغسطس ١٨٣٤م.

(١٢٠) نفسه، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ١٦٨، أمر من الجناب العالي إلى الكتخدا بك، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٣٧هـ– ٢٠ إبريل ١٨٢٢م، ص٢٠٣.

(١٢١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس ملكية (تركي)، محفظة رقم ٢، دفتر رقم ٧، وثيقة رقم ٧٩٢، أمر من الجناب العالي إلى ناظر المجلس العالي، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٣٣هـ– ٢٣ أكتوبر ١٨١٨م.

(١٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلى الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١٠/٦، خطاب من مهردار خديو إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٩هـ– – ٢٩ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٧.

(١٢٣) نفسه، جواب بختم مهر دار خديو إلى مديرية البحيرة، بتاريخ ٦ رجب ١٢٧٩هـ- ٢٨ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٣.

(١٢٤) نفسه، جواب بختم مهردار خديو إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ٧ رجب ١٢٧٩هـ- ٢٩ ديسمبر ١٨٦٢م، ص٩٧.

(١٢٥) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي) ، دفتر رقم ١٥، وثيقة رقم ٦٥، جواب من المعية إلى قبو كتخدا نجيب أفندي، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٣٨هـ- ٩ يوليو ١٨٢٣م.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١٠/١، أمر كريم إلى مديرية روضة البحرين، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٧٤هـ- ٣ يونيو ١٨٥٨م، ص١٦٧.

(١٢٧) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/١/١٠/٤، إفادة إلى محافظة مصر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٠هـ- ١٧ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٢٤.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، دفتر رقم ٧٢٩، وثيقة رقم ٤٠٩، خطاب من ناظر الديوان الخديوي إلى ناظر المباني، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٤٦هـ- ٨ يونيو ١٨٣١م.

(١٢٩) نفسه، دفتر رقم ٧٥٥، وثيقة رقم ٢٨، جواب من مأمور الديوان الخديوي إلى محافظ الإسكندرية عثمان باشا أغا ، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٤٥هـ- ٢٢ يوليو ١٨٢٩م.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات (تركي)، محفظة رقم ٥ ، دفتر رقم ٢٨٢ معية، أمر من الجناب العالي إلى عباس باشا، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥٦هـ- ١٠ إبريل ١٨٤٠م.

(١٣١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٥، أمر كريم إلى محافظة المحروسة، بتاريخ ٧ محرم ١٢٧٢هـ- ١٩ سبتمبر ١٨٥٥م، ص٣٧.

(١٣٢) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات (تركي)، محفظة رقم ٥، دفتر رقم ٢٨٢ معية، وثيقة رقم ١٦٥، أمر من الجناب العالي إلى عباس باشا، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥٦هـ- ١٠ إبريل ١٨٤٠م.

(١٣٣) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٦٧، وثيقة رقم ٣٧٣، أمر من الجناب العالي إلى وكيل الجهادية، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٥١هـ- ١١ ديسمبر ١٨٣٥م.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والجفالك، سجل رقم

س/١٥/٢/١، وثيقة رقم ١٣ ، جواب بختم مهردار خديو إلى ناظر إسطبل شبرا، بتاريخ ٦ صفر ١٢٦٨هـ– ١ ديسمبر ١٨٥١م، ص١١١.

(١٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي (تركي)، دفتر رقم ٧٥٩ ، وثيقة رقم ٣٠٩، جواب من المجلس العالي إلى مأمور الديوان الخديوي، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٦هـ– ٢٧ فبراير ١٨٣١م، ص١٦٤.

(١٣٦) نفسه، دفتر رقم ٧٥٥، وثيقة رقم ٢٨، جواب من الديوان الخديوي إلى عثمان أغا محافظ الإسكندرية، بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٤٥هـ– ٢٢ يوليو ١٨٢٩م، ص٥.

(١٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر تلغرافات الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/٢/١٨/١، تلغراف من رياض باشا إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢٤ ربيع ثان ١٢٨٧هـ– ٢٤ يوليو ١٨٧٠م، ص٧.

(١٣٨) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢/٣/١، جواب من وكيل المعية إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٧٠هـ– ١٤ يونيو ١٨٥٤م، ص١١٨.

(١٣٩) نفسه، سجل رقم س/٨/٣/١، جواب بختم ناظر الجهادية بالمعية إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٧٦هـ– ٤ يوليو ١٨٦٠م، ص١١٧.

(١٤٠) نفسه، سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/٣/١٠/١، إفادة صادرة من المعية إلى محافظة مصر، بتاريخ ٢١ ربيع أول ١٢٧٩هـ– ١٦ سبتمبر ١٨٦٢م، ص٢٧.

(١٤١) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٢/٣/١، وثيقة رقم ١٢٤، جواب من وكيل ديوان المعية إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٧٠هـ– ١٤ يونيو ١٨٥٤م، ص١١٨.

(١٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع ، سجل مسلسل رقم ل/٧٤/٣٤/٢، جواب وارد من المعية إلى مأمور ضبطية مصر، بتاريخ ٢١ محرم ١٢٨٢هـ– ١٦ يوليو ١٨٦٥م، ص١٣.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٢، ملف رقم ٣ (موضوعات مختلفة)، صورة خطاب من الجمعية الإنجليزية المالطية ضد الرقيق إلى محمد على باشا، بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٥٨هـ– ١٠ ديسمبر ١٨٤٢م.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريريات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل رقم س/ ٨٦/٢١/١، وثيقة رقم ٤٥٩، إفادة واردة من شريف باشا إلى المعية، بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٩٠هـ– ٢٦ ديسمبر ١٨٧٣م،

ص٥٠.

(١٤٥) دار الوثائق القومية: محافظ ذوات (تركي)، محفظة رقم ٣ ذوات، وثيقة رقم ٥٢، تذكرة عتق من الجناب العالي، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٣هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٣٧م.

(١٤٦) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١١، ملف رقيق، الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٦، بتاريخ ٢ ذو القعدة ١٢٦٣هـ- ١٢ أكتوبر ١٨٤٧م.

(١٤٧) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ٧، وثيقة رقم ٢٦٨، أمر من الجناب العالي إلى حبيب افندي، بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٤٤هـ- ١٨ سبتمبر ١٨٢٨م.

(١٤٨) نفسه، دفتر رقم ٣٩، وثيقة رقم ١٢١، خطاب من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٤٤هـ-٨ فبراير ١٨٢٩م.

(١٤٩) نفسه، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٦١٧، خطاب من المعية السنية إلى محرم بك، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٣٣هـ- ١٣ أغسطس ١٨١٨م.

(١٥٠) نفسه، دفتر رقم ٤٢، وثيقة رقم ١٥٣، أمر من الجناب العالي إلى محافظة دمياط، بتاريخ ٤ ربيع ثان ١٢٤٦هـ- ٢٢ سبتمبر ١٨٣٠م.

(١٥١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، ، سجل رقم س/١/١/٦، أمر كريم إلى مديرية المنيا وبني مزار، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ- ٢١ يوليو ١٨٥٦م، ص١٩٦.

(١٥٢) نفسه، أمر كريم إلى مديرية روضة البحرين، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ- ٢١ يوليو ١٨٥٦م، ص١٩٦.

(١٥٣) نفسه، وثيقة رقم ١٢٨، أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٧٢هـ- ٢١ يوليو ١٨٥٦م، ص١٩٨.

(١٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/١١، أمر كريم إلى مديرية اسنا والخرطوم، بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٧٥هـ- ١ يناير ١٨٥٩م، ص٣٥.

(١٥٥) نفسه، صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/١/١٠/٤، صورة إفادة صادرة إلى محافظة مصر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٠هـ- ١٧ أكتوبر ١٨٦٣م، ص٢٤.

(١٥٦) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم المحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٧، أمر كريم إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١٢٨٩هـ- ٢١ يونيو ١٨٧٢م، ص٢٢.

(١٥٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، ملف موضوعات مختلفة، أمر عالي إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ– ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(١٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٥٤، أمر كريم إلى المالية ، بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٩١هـ– ٢٩ ديسمبر ١٨٧٤م، ص٤٨.

(١٥٩) نفسه، وارد الإفادات والتحريريات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل رقم س/١/٢١/٣٤، إفادة واردة من مدير عام قنا واسنا إلى المعية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٧٢هـ– ١١ نوفمبر ١٨٥٥م، ص٢٤.

(١٦٠) نفسه، سجل رقم س/١/٢١/٣٩، إفادة واردة من رستم فهمى مدير الشرقية إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٧٣هـ– ١٣ مارس ١٨٥٧م، ص٦٨.

(١٦١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ١/١/١٠، أمر كريم إلى مديرية قنا، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٧٤هـ– ٢ سبتمبر ١٨٥٧م، ص٧٠.

(١٦٢) نفسه، سجلات وارد الإفادات والتحريريات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل رقم س/ ١/٢١/٥٩، إفادة واردة من محافظ مصر مصطفى باشا إلى المعية، بتاريخ غرة ربيع ثان ١٢٧٩هـ– ٢٦ سبتمبر ١٨٦٢م، ص٨٧.

(١٦٣) دار الوثائق القومية: دفاتر معية سنية (تركي)، دفتر رقم ١٢، وثيقة رقم ٣٠٢، أمر من الجناب العالي إلى محافظ دمياط، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٣٩هـ– ٢١ سبتمبر ١٨٢٣م.

(١٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر العرض حالات للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/ ١/٩/٢، جواب من الخازندار إلى وكيل مجلس بحرى، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٧٢هـ– ١ يوليو ١٨٥٦م، ص١٤٥.

(١٦٥) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٢، ملف رقم ٣ ، دفتر رقم ٥٣٤ معية تركي، وثيقة رقم ١٥، صورة أمر كريم إلى محافظ مصر، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٧٩هـ– ٢٣ سبتمبر ١٨٦٢م، ص١٥.

(١٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الإفادات إلي الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة، سجل رقم س/١/١٠/٣، صورة إفادة إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٨ ربيع أخر ١٢٧٩هـ– ١٣ أكتوبر ١٨٦٢م، ص٣٤.

(١٦٧) نفسه، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٣/٩، وثيقة رقم ١٣٢، جواب بختم مهردار خديو إلى مديرية القليوبية، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٧٧هـ– ١٨ نوفمبر ١٨٦٠م، ص٤٨.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم ، سجل رقم ل/١٧/١٢/٣١، جواب بختم الناظر إلى مديرية الغربية، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩١هـ- ١٢ إبريل ١٨٧٤م، ص٢٥.

(١٦٩) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، موضوعات مختلفة، صورة أمر عالي صادر لنظارة الداخلية ، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(١٧٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٨١، بتاريخ٥ شوال ١٢٩١هـ- ١٤ نوفمبر ١٨٧٤م.

(١٧١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٧٢، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٩١هـ- ٢٥ أغسطس ١٨٧٤م.

(١٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٤/٧/١، جواب بختم سعادته إلى حكمدارية السودان، بتاريخ ١٥ جماد آخر ١٢٩٢هـ- ١٩ يوليو ١٨٧٥م، ص٧٥.

(١٧٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧ (ملف موضوعات مختلفة)، صورة أمر عالي صادر إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(١٧٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٦٨ – ٠٠٧٥، جواب من المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٣ رجب ١٣١١هـ- ١٠ يناير ١٨٩٤م.

(١٧٥) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٦٥ – ٠٠٧٥ ، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٣٠٩هـ- ٣٠ ديسمبر ١٨٩١م.

(١٧٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٥٥/١/١، أمر كريم إلى مأمور إدارة بربر، بتاريخ ١١ صفر ١٢٩٢هـ- ١٩ مارس١٨٧٥م، ص١٣.

(١٧٧) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم كود أرشيفي رقم ٠٣١٥٥٨ – ٠٠٧٥ ، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٣ جماد أول ١٣٠٠هـ- ٢٢ مارس ١٨٨٣م.

(١٧٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٤/١/١، أمر كريم إلى محافظة السويس، بتاريخ ٧ شوال ١٢٨٠هـ- ١٦ مارس ١٨٦٤م، ص١٣٠.

(١٧٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٥٤ – ٠٠٧٥ ، إفادة من الداخلية إلى محافظة السويس، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٣٠٤هـ- ١٠ يناير ١٨٨٧م.

(١٨٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٣/٢٤، جواب بختم مهردار خديو إلى وكيل البوستة الخديوية بالسويس، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٠هـ- ٢٢ مارس ١٨٧٣م، ص٢١.

(١٨١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين، سجل رقم ل/٣١/٢٥/٣٧، خطاب وارد من المعية إلى الداخلية، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٢هـ- ٢١ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٥٣.

(١٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٣/٢٤، جواب بختم مهردار خديو إلى وكيل البحرية، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٠هـ- ١٣ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٤٩.

(١٨٣) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٣٩، أمر كريم إلى مأمور ضبطية الإسكندرية، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٨٦هـ- ٩ يوليو ١٨٦٩م، ص٤٥.

(١٨٤) نفسه، سجلات قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٣٩/٤، جواب بختم مهردار خديو إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٩١هـ- ٨ مارس ١٨٧٤م، ص٥٨.

(١٨٥) نفسه، سجل رقم س/١/٣٩/١١، جواب بختم مهردار خديو إلى نظارة الحقانية، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٩٥هـ- ٧ أكتوبر ١٨٧٨م، ص٤٢.

(١٨٦) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، صورة أمر عالي إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(١٨٧) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٥٣ – ٠٠٧٥، جواب من الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٣٠٤هـ- ١٥ يناير ١٨٨٧م.

(١٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر مديريات، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١١/١٤، جواب بختم الناظر إلى تفتيش أقاليم بحرى، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٥هـ- ٧ فبراير ١٨٧٨م، ص٣٩.

(١٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنة، سجلات صادر إفادات وأوامر العرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم س/١/٤٦/٤٠، صورة إرادة سنية إلى مفتش عموم الأقاليم البحرية، بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٩٠هـ- ١٨ مايو ١٨٧٣م، ص٧١.

(١٩٠) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/١٢، أمر كريم إلى مديرية أسيوط، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٧٥هـ- ١٥ فبراير ١٨٥٩م، ص١٠١.

(١٩١) نفسه، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٧/٢٥، خطاب وارد من محافظ الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٢٦ مايو ١٨٦٣م، ص٩٢.

(١٩٢) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، نظارة الداخلية، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥٠٤ – ٠٠٧٥، خطاب من المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٣١٥هـ- ٧ نوفمبر ١٨٩٧م.

(١٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٧/٢٥، إفادة واردة من مدير الفيوم إلى عباس باشا، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٣ يونيو ١٨٦٣م، ص١٤٠.

(١٩٤) نفسه، سجلات صادر إفادات وأوامر العرض حالات دواوين وأقاليم، سجل رقم س/١/٢٣/٤٦، إفادة صادرة إلى مديرية البحيرة، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٢٥ مايو ١٨٦٣م، ص١٢٧.

(١٩٥) نفسه، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٧/٢٥، مكاتبة واردة من نظارة الخارجية إلى المعية، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٢٥ مايو ١٨٦٣م، ص٩٣.

(١٩٦) نفسه، سجلات قيد صادر إفادات وأوامر العرض حالات دواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٢٣/٤٦، إفادة صادرة إلى مدير أسيوط، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٢٩ مايو ١٨٦٣م، ص١٢٦.

(١٩٧) نفسه، إفادة صادرة من المعية إلى مدير الجيزة، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٧٩هـ- ٢٥ مايو ١٨٦٣م، ص١١٧.

(١٩٨) نفسه، سجلات صادر إفادات وأوامر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١/٢٤/٤٦، إفادة صادرة إلى نظارة الخارجية، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٠هـ- ٣ يوليو ١٨٦٣م، ص٤١.

(١٩٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١/٨/١١، قرار صادر إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٩ شوال١٢٧٥هـ- ٢٢ مايو ١٨٥٩م، ص١.

(٢٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/ ١/٢٥/١٩، إفادة من محافظة الإسكندرية إلى المعية، بتاريخ ٥ ربيع ثان ١٢٩٠هـ- ٢ يونيو ١٨٧٣م.

(٢٠١) نفسه، إفادة واردة من محافظة الإسكندرية إلى كاتب الديوان الخديوي، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٠هـ- ٢٨ إبريل ١٨٧٣م، ص٥.

(٢٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع، سجل رقم ل/٣٤/٢/٧٥، جواب وارد من المعية إلى الضبطية ، بتاريخ ٢ محرم ١٢٨٢هـ– ٢٨ مايو ١٨٦٥م، ص١.

(٢٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر إفادات إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/٤٦/١/٢٣، إفادة صادرة إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٧٩هـ– ٣١ مايو ١٨٦٣م، ص١٥٤.

(٢٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٧هـ– ٢٣ ديسمبر ١٨٧٩م، ص١١١.

(٢٠٥) نفسه، سجل رقم ل/١٧/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٣هـ– ١٣ ديسمبر ١٨٧٦م، ص٥٦.

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى مديرية الشرقية، بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٢هـ– ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٢٢.

(٢٠٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ١١، ملف رقيق، الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ– غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٢٠٨) الوقائع المصرية، العدد رقم ٧٨٨، بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٢٩٥هـ– غرة ديسمبر ١٨٧٨م.

(٢٠٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، جلسات مجلس النظار، محفظة رقم ٥/ و ، جلسة بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٩٨هـ– ١٠ مايو ١٨٨١م.

(٢١٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، أمر عالي صادر إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ– ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(٢١١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، نظارة الداخلية، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٣١٥٤٣٥ – ٠٠٧٥ ، خطاب من الداخلية إلى مديري الأقاليم، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٩٧هـ– ١ يوليو ١٨٨٠م.

(٢١٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم س/١٠/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى المعية، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩١هـ– ٥ مارس ١٨٧٤م، ص٤٤.

(٢١٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث ، محفظة رقم ١٥٧، موضوعات مختلفة، صورة أمر عالي إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ– ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(٢١٤) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء والنظار، جلسات مجلس النظار، محفظة رقم ٥ /ج، جلسة بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٧هـ- ٢٣ يونيو ١٨٨٠م.

(٢١٥) دار الوثائق التركية: ديوان معية سنية، سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١٠/٣٩، إفادة من مدير اسنا إلى المعية، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٧٣هـ- ٢٤ مارس ١٨٥٧م، ص٤.

(٢١٦) نفسه، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٨، أمر كريم إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٨٢هـ- ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٢٢.

(٢١٧) نفسه، سجل رقم س/١/١/٦٣، أمر كريم إلى الجهادية، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٩٥هـ- ١٠ نوفمبر ١٨٧٨م، ص٣٩.

(٢١٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم ل/٣١/١/٦٣، جواب بختم الناظر إلى المعية السنية، بتاريخ ١١ محرم ١٢٩٧هـ- ٢٥ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٣٠.

(٢١٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، ملف مصلحة عتق الرقيق، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣٢٠٨٣ – ٠٠٧٥ ، خطاب من ناظر الحربية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٨ جماد ثان ١٣٠٠هـ- ٦ مايو ١٨٨٣م.

(٢٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٦١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م، ص١١٥.

(٢٢١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة للداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/١٦، أمر كريم وارد إلى الداخلية، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٤هـ- ٢٤ أغسطس ١٨٧٧م، ص٢١.

(٢٢٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧ (ملف موضوعات مختلفة)، صورة أمر عالي إلى الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(٢٢٣) الكوكب المصري، العدد رقم ٥٥، بتاريخ ١٩ جماد ثان ١٢٩٧هـ- ٢٨ مايو ١٨٨٠م.

(٢٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين، سجل رقم ل/ ٣١/١/٦٢، جواب بختم الوكيل إلى نظارة المالية، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ٢٧ أكتوبر ١٨٧٩م، ص٢٢.

(٢٢٥) نفسه، سجلات صادر الأقاليم البحرية، سجل رقم ل/٣١/٦/١١، جواب بختم الوكيل

إلى تفتيش أقاليم قبلي، بتاريخ ٦ شوال ١٢٩٦هـ– ٢٣ سبتمبر ١٨٧٩م، ص١٧.

(٢٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٠/٣٩/١، جواب من المعية إلى المالية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٤هـ– ٢ سبتمبر ١٨٧٧م، ص٤٢.

(٢٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٤/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى المالية، بتاريخ ٦ شوال ١٢٩٥هـ– ٣ أكتوبر ١٨٧٨م، ص٩٣.

(٢٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/٣/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى ناظر الحقانية ، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٤هـ– ٢٤ أغسطس ١٨٧٧م، ص٥٣.

(٢٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٤/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى الحقانية، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٩٥هـ– ١٤ نوفمبر ١٨٧٨م، ص١٣٠.

(٢٣٠) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، صورة أمر عالي إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ– ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م.

(٢٣١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والأقاليم، سجل رقم س/١٠/٣٩/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى المالية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٤هـ– ٢ سبتمبر ١٨٧٧م، ص٤٢.

(٢٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر الدواوين و المحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٢١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٤هـ– ٢٩ نوفمبر ١٨٧٧م، ص١١.

(٢٣٣) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٥٧، ملف موضوعات مختلفة، صورة أمر عالي إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٤ شوال ١٢٩٤هـ– ١٢ أكتوبر ١٨٧٧م.

(٢٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٦١/١/١، أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٤هـ– ١٥ أكتوبر ١٨٧٧م، ص٧٤.

(٢٣٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية ، ملف رقيق، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٣٧٠٤ – ٠٠٧٥ ، مذكرة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٠١هـ– ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣م.

(٢٣٦)دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية ، ملف جلسات

مجلس النظار، محفظة رقم ٥/ ج، جلسة بتاريخ ٢ جماد ثان ١٢٩٧هـ- ١١ مايو ١٨٨٠.

(٢٣٧) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، مصلحة منع تجارة الرقيق، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٢٩ – ٠٠٧٥، جواب من الجهادية إلى الداخلية، بتاريخ ٢٤ جماد ثان ١٢٩٧هـ- ٣ يونيو ١٨٨٠م.

(٢٣٨) نفسه، محفظة كود أرشيفي، رقم ٠٣١٥٤١ – ٠٠٧٥، خطاب من مجلس النظار إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٣٠٠هـ- ٢٢ يناير ١٨٨٣م.

(٢٣٩) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥٠٨ – ٠٠٧٥، مكاتبة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٦شعبان ١٣١٨هـ- ٢٩ نوفمبر ١٩٠٠م.

(٢٤٠) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٣١٥٦٢ – ٠٠٧٥ ، مكاتبة من اللجنة المالية إلى نظارة النظار، بتاريخ ١٥ صفر ١٣٠٨هـ- ٣٠ سبتمبر ١٨٩٠م.

(٢٤١)دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار الوزراء، نظارة المالية، ملف مصلحة عتق الرقيق، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٠٦٥٣٣ – ٠٠٧٥ ، مكاتبة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٢٩هـ- ٢٥ فبراير ١٩١١م.

(٢٤٢) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، ملف مصلحة عتق الرقيق، محفظة رقم ٠٠٦٥٠٢ – ٠٠٧٥، خطاب من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٣٠٢هـ- ٣٠ مارس ١٨٨٥م.

(٢٤٣) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥٣٠ – ٠٠٧٥ ، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٧هـ- ٩ ديسمبر ١٩٠٩م.

(٢٤٤) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥١٤ – ٠٠٧٥ ، مكاتبة من مدير إدارة مصلحة عتق تجارة الرقيق إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢١هـ- ١٢ أكتوبر ١٩٠٣م.

(٢٤٥) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥٠٧ – ٠٠٧٥ ، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٤ شوال ١٣١٧هـ- ١٥ فبراير ١٩٠٠م.

(٢٤٦) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥١٦ – ٠٠٧٥، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ- ٢٢ فبراير ١٩٠٤م.

(٢٤٧) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٠٦٥٠٥ – ٠٠٧٥ ، جواب من نظارة المالية إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٣١٦هـ- ١٥ أكتوبر ١٨٩٨م.

(٢٤٨) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٥٥٤٤ – ٠٠٧٥، جواب من نظارة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٤ شوال ١٣١٨هـ- ١٤ فبراير ١٩٠١م.

(٢٤٩) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٦٥٢٠ – ٠٠٧٥، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٦ شعبان ١٣٢٣هـ– ٨ أغسطس ١٩٠٥م.

(٢٥٠) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٠٦٥٢٦ – ٠٠٧٥ ، جواب من نظارة الداخلية مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٣٢٦هـ– ٢٥ إبريل ١٩٠٨م.

(٢٥١) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٠٦٥١٨ – ٠٠٧٥، خطاب من اللجنة المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٢٣ محرم ١٣٢٣هـ– ٣٠ مارس ١٩٠٥م.

(٢٥٢) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٦٠٤٤٨٠ – ٠٠٧٥ ، جواب من الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١١ صفر ١٣٢٣هـ– ١٧ إبريل ١٩٠٥م.

(٢٥٣) نفسه، محفظة رقم كود أرشيفي ٠٠٨٧٤١ – ٠٠٧٥ ، مكاتبة من شركة منع تجارة الرقيق الأبيض بالإسكندرية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١١ محرم ١٣٢٤هـ– ٧ مارس ١٩٠٦م.

(٢٥٤) نفسه، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٨٧٤٦ – ٠٠٧٥، مذكرة من المالية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٣٣٢هـ– ٣١ يناير ١٩١٤م.

(٢٥٥) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الخارجية، محفظة كود أرشيفي رقم ٠١٨٨٧٢– ٠٠٧٥، جواب من نظارة الخارجية إلى مجلس النظار، بتاريخ ١٩ شوال ١٣٢٨هـ– ٢٤ أكتوبر ١٩١٠م.

(٢٥٦) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس النظار والوزراء، نظارة الداخلية، محفظة كود أرشيفي رقم ٠٠٨٧٥٢ – ٠٠٥٧ ، جواب من نظارة الداخلية إلى مجلس النظار، بتاريخ ٤ جماد أول ١٣٣٩هـ– ١٤ يناير ١٩٢١م.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

-وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية:

١-ديوان الداخلية:

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:

ل/١/١/٣١، ٥٤، ٦٢، ٦٣.

-سجلات صادر الأقاليم البحرية رقم:

ل/١١/٦/٣١.

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات رقم:

ل/١٧/٨/٣١، ٢١، ٢٧ ، ٣٠ .

-سجلات صادر مديريات رقم:

ل/١٤/١١/٣١.

-سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم رقم:

ل/١٧/١٢/٣١.

-سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية رقم:

ل/١٦/٢٤/٣١.

-سجلات وارد الدواوين رقم:

ل/٢٥/٣١/ ٣٧ .

٢-ديوان معية سنية:

-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

س/١/١/١، ٥ ، ٦، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٩، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٦١، ٦٣.

-سجلات صادر الدواوين والجفالك رقم:

س/١/٢/١٥ ، ١٦ ، ١٧.

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٣/١، ٢، ٣، ٤ ، ٨، ٩، ١٤، ٢٤، ٢٦، ٢٨.
-سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره رقم:
س/١/٧/١٤.
-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٨/٢٨، ٣٣، ٣٧، ٤٤.
-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم:
س/١/٩/٢، ٢٠، ٢٣ ، ٢٥.
-سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة رقم:
س/١/١٠/٣، ٤، ٥، ٦، ٣٩.
سجلات صادر تلغرافات الدواوين والأقاليم رقم:
س/١/١٨/٢.
-سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات رقم:
س/١/٢١/٨، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥٩، ٨٦.
-سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والمجالس رقم:
س/١/ ٢٥/٧، ٩، ١٩.
-سجلات قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والأقاليم رقم:
س/١/٣٩/٤، ١٠، ١١.
-سجلات صادر إفادات وأوامر العرض حالات للدواوين والأقاليم رقم:
س/١/٤٦/٢٣، ٢٤، ٤٠ .

٣-ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين رقم:
س/١١/٢/١٠.

-سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم:
س/١/٨/١١ .

٤- ديوان ضبطية مصر:

-سجلات وارد الدواوين والفروع رقم:
ل/٢/٣٤/٧٤، ٧٥.

٥- ديوان خديوي (تركى):

-سجلات رقم : ٧٢٩، ٧٣١، ٧٥٥، ٧٥٩، ٧٧٧ .

٦- دفاتر معية سنية (تركي):

-دفـاتر رقـم: ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٣٩، ٤٢، ٤٧، ٥٨، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٧١.

٧- محافظ مجلس ملكية (تركي):

-محفظة رقم : ٢، ٤ .

٨- محافظ ذوات (تركي):

- محفظة رقم : ٣، ٥ .

٩-محافظ مجلس النظار والوزراء:

- **محافظ جلسات مجلس النظار:**

-محفظة رقم : ٥/ج.

-محفظة رقم : ٥/ و.

- **محافظ نظارة الداخلية** (مصلحة منع تجارة الرقيق):

- محفظة كود ارشيفي رقم:

- ٠٠٦٥٠٢ – ٠٠٧٥
- ٠٠٦٥٠٤ – ٠٧٥
- ٠٠٦٥٠٥ – ٠٠٧٥
- ٠٠٥٦٠٧ –٠٠٧٥
- ٠٠٦٥٠٨ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥١٤ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥١٦ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥١٨ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٢٠ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٢٦ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٢٩ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٣٠ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٣٣ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٣٥ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٤١ – ٠٠٧٥

– ٠٠٦٥٤٤ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٥٣ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٥٤ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٥٨ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٦٢ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٦٥ – ٠٠٧٥

– ٠٣١٥٦٨ – ٠٠٧٥

– ٠٠٣٧٠٤ – ٠٠٧٥

– ٠٠٨٧٤١ – ٠٠٧٥

– ٠٠٨٧٤٦ – ٠٠٧٥

– ٠٠٨٧٥٢ – ٠٠٧٥

– ٠٣٢٠٨٣ – ٠٠٧٥

– ٠٦٠٤٤٨٠ – ٠٠٧٥

– ٠٠١٨٨٧٢ – ٠٠٧٥ (نظارة الخارجية).

١٠–محافظ أبحاث:

–محفظة رقم : ١٥٢، ملف رقم ٣ رقيق.

–محفظة رقم: ١٥٧، ملف موضوعات مختلفة.

١٢-محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم: ١١، ملف رقيق.

-ثانيا: الدوريات:

-الكوكب المصري.

-الوقائع المصرية.